



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 27 شباط 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- فقدان السيطرة: عملية حوارة وما قام به المستوطنون يؤكد وصول المنطقة إلى درجة الغليان
- انتقادات شديدة للهجة للقيادة الميدانية في حوارة
- الأردن: تم الاتفاق على تجميد الاستيطان لمدة أربعة أشهر
- جنود احتياط في وحدة الأبحاث التابعة للاستخبارات العسكرية لن يخدموا إذا أقرت قوانين إضعاف الجهاز القضائي

معاريف:

- مستوطنون يحرقون عشرات البيوت والسيارات في حوارة
- مئات المستوطنين يقتحمون حوارة ويحرقون ومحاولات لعدم فقدان السيطرة
- بن غفير: ما جرى في عمان يبقى هناك
- سموتريش أعلن شخصيا أنه سيراقب البناء بالمستوطنات
- معارضو الإصلاح القضائي سيتظاهرون ويشوشون الحياة احتجاجا على إقرار القوانين
- المستشار القانونية للحكومة تعارض قانونا يمنع الإطاحة برئيس الحكومة

يديعوت احرونوت:

- عملية حوارة: مقتل الأخوين هلل ويجال ينيب من البؤرة الاستيطانية "هار براخا"
- فقدان السيطرة بالكامل ومثيرو الشغب اليهود حرقوا البيوت والسيارات في حوارة بعد اقتحامها
- مقتل فلسطيني وإصابات كثيرة
- المرسل العسكري يوسي يهوشوع: فشل كافة الأجهزة وما حدث في حوارة فشل للشاباك وللجيش والشرطة
- مصدر سياسي كبير: التخوف من الأحداث التي قد تتحول إلى تسونامي
- نتنياهو يعقد منتصف الليلة اجتماعا لتقييم الأوضاع وبن غفير لم يشارك ولم يندد بما حدث في حوارة
- نائب رئيس مجلس الاستيطان دعا إلى محو حوارة عن الخارطة وسموتريش يضع الإعجاب على التغريدة
- رئيس المعارضة لبيد: مليشيات سموتريش تحرق حوارة لإحباط نتائج قمة العقبة لنتنياهو وجالانت
- رئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي: المخربون الذين يتجولون في حوارة ويحرقون ويهدمون استمدوا الشرعية لإرهابهم من أصدقائهم بالحكومة

تايمز أوف اسرائيل:

أعمال شغب المستوطنين تتعرض لإدانان من الولايات المتحدة وعباس، بينما يلقي البعض باللوم على الحكومة

مقتل فلسطيني خلال هجوم حشد مستوطنين على قرية حوارة عقب هجوم فلسطيني

إسرائيل تعلن عن افتتاح سفارة بابوا غينيا الجديدة في القدس

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تعلن عن افتتاح سفارة بابوا غينيا الجديدة في القدس

من المتوقع أن تقوم بورت مورسبي بالخطوة في نهاية العام؛ فيجي قد تحذو حذوها بعد حملة قامت بها منظمة مسيحية واستمرت عقودا

بقلم لازار بيرمان

أعلنت إسرائيل يوم الأحد أن بابوا غينيا الجديدة ستنقل سفارتها إلى القدس هذا العام. وفي الأسبوع الماضي تكلم وزير الخارجية إيلي كوهين هاتفيا مع نظيره في بابوا غينيا الجديدة، جاستين تكاتشنكو، بحسب وزارة الخارجية. لا توجد لبابوا غينيا الجديدة سفارة في إسرائيل، لكن لديها قنصلية بالقرب من تل أبيب. يتم التعامل مع علاقات إسرائيل مع الدولة الجزرية من سفارتها في أستراليا. وقد أقام البلدان العلاقات في عام 1978. وبحسب بيان إسرائيلي عن المكالمات الهاتفية، ناقش الاثنان توسيع العلاقات الاقتصادية الثنائية، لا سيما التكنولوجيا الزراعية. ولم يرد تكاتشنكو على طلبات للتعليق. وقد يتسبب نقل السفارة في توترات مع الجارتين المسلمتين القويتين لبابوا غينيا الجديدة، ماليزيا واندونيسيا، اللتين لا تعترفان بإسرائيل.

بابوا غينيا الجديدة هي إحدى دول المحيط الهادئ التي تصوت بانتظام مع إسرائيل في الأمم المتحدة، وقد أخبر تكاتشنكو كوهين أن بلاده ستواصل القيام بذلك. في ديسمبر، كانت بابوا غينيا الجديدة واحدة من 25 دولة انضمت إلى إسرائيل في معارضة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب محكمة العدل الدولية بالتدخل في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، صوتت في عام 2018 لإدانة اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، بينما رفضت خمس دول أخرى في المحيط الهادئ الإدانة. ووصف كوهين خطة افتتاح السفارة بأنها "دليل إضافي على العلاقة الدافئة والمهمة بين البلدين." فهل ستكون فيجي التالية؟ تأتي خطوة بابوا غينيا الجديدة وسط مؤشرات على أن فيجي تخطط لافتتاح سفارة في القدس أيضا. في وقت سابق من هذا الشهر، قال رئيس الوزراء سيتيفيني رابوكا لسفير إسرائيل روي روزنبلت، "إن شعوري الشخصي هو أن القدس يجب أن تكون موقع سفارة فيجي الجديدة، لكن سيتعين علي بيع هذا لشركائنا في الائتلاف."

وصل رابوكا إلى السلطة في ديسمبر، على رأس حكومة من ثلاثة أحزاب تضم حزب "كريستيان سوديلبا" اليميني. كان أح

مطالب زعيم الحزب فيليام جافوكا هو أن تفتتح فيجي سفارة في القدس. وقال جافوكا لإذاعة آسيا الحرة: "فيجي بلد مسيحي بالدرجة الأولى، ولطالما كانت رغبة المجتمع المسيحي في التواجد في الأراضي المقدسة." وعلى الرغم من أن الدبلوماسيين الإسرائيليين يعملون بجد لبناء تحالفات مع دول المحيط الهادئ، إلا أن الكثير من التقدم كان نتيجة لجهود "السفارة المسيحية الدولية في القدس" التي تتخذ من القدس مقرا لها.

انتقل العالم النووي الأمريكي، فيكتور شلاتر، إلى مرتفعات بابوا غينيا الجديدة مع زوجته إلسي في الخمسينيات من القرن الماضي لترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات المحلية. كما أسس شبكة من أكثر من 100

كنيسة تبشر بدعم إسرائيل. وقامت السفارة المسيحية الدولية في القدس بتعيين الزوجين شلاتر ممثلين لها في جزر جنوب المحيط الهادئ في الثمانينيات، حيث نشروا تعاليمهم حول إسرائيل وجلبوا آلاف الحجاج إلى إسرائيل للاحتفال بعيد العرش (سوكوت).

وقال ديفيد بارسونز، المتحددة باسم السفارة المسيحية الدولية في القدس، إن المنظمة "مسرورة لأن عملنا على مدى عقود عديدة في بناء الدعم المسيحي لإسرائيل في منطقة جنوب المحيط الهادئ يؤتي ثمارا جيدة من خلال هذه القرارات الأخيرة لفيجي وبابوا غينيا الجديدة بافتتاح سفارتين في القدس." وأضاف: "نأمل ونتوقع أن تصعد دول أوقيانوسيا أيضا إلى القدس قريبا."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الحكومة تؤيد مشروع قانون يحد من استقلالية المكتبة الوطنية رغم اعتراض المستشارة القضائية

سيسمح الاقتراح للحكومة بتعيين مجلس أمناء المكتبة، بهدف طرد مدير المكتبة الذي شارك في إعداد الاتهامات بالكسب غير المشروع ضد نتنياهو

بالرغم من معارضة المستشارة القضائية غالي باهراف-ميّارا، أيد وزراء الحكومة اقتراح من شأنه أن يحد من استقلال مكتبة إسرائيل الوطنية من خلال السماح للحكومة بتحديد أعضاء مجلس إدارة المكتبة، وهي خطوة تهدف كما ورد إلى طرد مدرّسها الحالي. وقدمت الحكومة مشروع قانون وزير التعليم يوّاف كيش، الذي يحمل عنوان "زيادة الشفافية والرقابة العامة للمكتبة الوطنية"، ضمن حزمة تشريعية مصاحبة لميزانية الدولة، وقد تمت الموافقة على كليهما يوم الجمعة. وإلى جانب سائر الميزانية ومشروع قانون الترتيبات الاقتصادية، فلا زال يتعين الموافقة على الاقتراح – الذي حذر رئيس مجلس أمناء المكتبة من أنه يمثل تهديداً حقيقياً لاستمرار وجود المؤسسة – من قبل الكنيسة، حيث يشغل ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليميني الديني أغلبية المقاعد. وخلال مداوات مجلس الوزراء حول الميزانية، ناقش كيش ووزير العدل ياريف ليفين، وكلاهما عضوان في حزب الليكود بزعامة نتنياهو، باهراف-ميّارا أثناء معارضتهما للاقتراح، وقولها أنه لا يمكن إدراجه لأنه لم يمر من خلال الإجراءات المهنية والقانونية الضرورية، بحسب موقع "واينت" الإخباري. وورد أن كيش رد بالقول "لقد كان في بريدك الإلكتروني لمدة شهر"، بينما نُقل عن ليفين قوله: "لم تشاركي في المداوات ولم تقدمي رأيك بشأن القانون. كيف يفترض بي أن أتوقع رأيك."

وذكر التقرير إن باهراف-ميبارا كتبت في رأي قانوني أرسل إلى سكرتير مجلس الوزراء يوسي فوكس أن الاقتراح لم يكن مدرجًا في جدول أعمال مجلس الوزراء، وتم طرحه لأول مرة خلال مداوات الميزانية، مضيفة أنه لا يبدو أنه تمت مراجعته من قبل الجهات القانونية المعنية. وورد أيضا أنها أثارت اعتراضات على الاقتراح نفسه، وشككت في ادعاء كيش أنه يهدف إلى زيادة الشفافية والرقابة العامة، وأثارت اعتراضات على بند من شأنه أن ينهي ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بعد 30 يومًا من المصادقة على مشروع القانون – “مما يسمح عمليا بإقالة مجلس الإدارة من خلال التشريع.”

وأشارت تقارير وسائل الإعلام العبرية حول مشروع القانون إلى أن السياسيين اليمينيين يستهدفون المكتبة منذ تعيين المدعي العام السابق شاي نيتسان عميدًا للمكتبة العام الماضي. وقد شارك نيتسان بشكل كبير في إعداد تهمة الفساد ضد نتنياهو. وقد تعرض لانتقادات من نتنياهو وحلفائه خلال التحقيق مع رئيس الوزراء في ثلاثة تحقيقات فساد، وخاصة منذ توجيه تهمة الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال ضده. وصور مقربو رئيس الوزراء نيتسان، دون دليل، على أنه ناشط يساري عازم على عزل رئيس الوزراء من منصبه بوسائل غير مشروعة.

وتأسست مكتبة إسرائيل الوطنية عام 1892 كمركز عالمي للحفاظ على الكنوز الروحية للشعب اليهودي. وفي عام 2007، سن الكنيست قانون المكتبة الوطنية، مما منح المؤسسة مكانة مستقلة بموجب القانون، بهدف توثيق الإبداع الثقافي في دولة إسرائيل وإتاحة الوصول المجاني لعامة الناس إلى المجموعات الفريدة الموجودة هناك. وجاءت موافقة الحكومة على مشروع القانون يوم الجمعة بعد يوم من معارضة رئيس مجلس إدارة مكتبة إسرائيل الوطنية سلاي ميردور الإجراء علانية.

“أكبر أصول المكتبة الوطنية هو الثقة العامة، والتي بفضلها يودع الأفراد أعمالهم ومجموعاتهم لصالح الجمهور بأكمله ولصالح الأجيال القادمة”، قال ميردور، سفير إسرائيلي سابق في الولايات المتحدة. “الإضرار بالثقة العامة سيعرض استمرار إيداع الكنوز الوطنية في القدس للخطر.” وقال ميردور: “في أيام الانقسام والإضرار بسمعة دولة إسرائيل هذه، من المحير أنهم يخططون لتقويض مثل هذا الإجماع المهم، بينما يضررون بشكل خطير بهذا الكنز الوطني المهم جدًا للجمهور”، مضيفا أن الخطوة ستخضع المكتبة لنزوات السياسيين. محاولة تغيير القانون الذي تم سنه بشكل خاص وباتفاق واسع النطاق – دون استشارة المتخصصين المسؤولين عن المكتبة وشركائها – يمثل تدخلاً جسيماً يهدد وجود المكتبة الوطنية، وهي كنز للشعب اليهودي عبر الأجيال ومخزن للثقافة الإسرائيلية”، قال ميردور.

وكان نتيا هو قد تحدث في الماضي عن أهمية وجود مكتبة مستقلة. ومتحدثا في حفل وضع حجر الأساس لمبنى المكتبة الجديد في عام 2016، وصفها نتيا هو بأنها "مركز للثقافة والحرية الفكرية والتنوير والتقدم." وأضاف أن "المكتبة الوطنية جزء من مجتمعنا التعددي. في مكان يدمر فيه المتشددون الإسلاميون الكنوز الثقافية، نزرع ثقافة الروح."

وتأتي جهود الحكومة للسيطرة على المكتبة وسط احتجاجات واسعة النطاق ضد محاولاتهم لتغيير جذري في عملية تعيين القضاة، كجزء من إصلاح قضائي واسع وجذري. ويقول المنتقدون إن هذه الخطوات ستقوض ديمقراطية إسرائيل وتضر باقتصادها وأمنها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: قائد سلاح الجو الإسرائيلي يختتم أول زيارة رسمية للمغرب في مؤشر على تنامي العلاقات الدفاعية

بعد زيارة قاعدة جوية مغربية، تومر باريقول إن القوات الجوية في كلا البلدين ستعملان على "تعزيز الشراكة" وستجري مناورات جوية مشتركة

بقلم إيمانويل فابيان

اختتم قائد سلاح الجو الإسرائيلي، الميجر جنرال تومر بار، زيارة رسمية أولى إلى المغرب يوم الجمعة، في مؤشر آخر على تنامي العلاقات الدفاعية بين إسرائيل والبلد الواقع في شمال إفريقيا. بعد وصوله إلى المغرب الثلاثاء، التقى بار بنظيره، الجنرال العابد العلوي بوحامد، وزار قاعدة "بن جرير" الجوية، بالقرب من المدينة التي تحمل نفس الاسم، وكذلك مقر سلاح الجو المغربي وأكاديميته، حسبما قال الجيش. وقال الجيش الإسرائيلي إن بار وبوحامد "رحبا بتعزيز التعاون القائم بين الجيشين وناقشا قضايا عسكرية رئيسية، بما في ذلك الدفاع الجوي، وتبادل الفرق، والمناورات الجوية المشتركة." وقال بار في تصريحات نشرها الجيش: "هذه لحظة مثيرة"، مشيدا بالمغرب لامتلاكه "واحدة من أكثر القوات الجوية احترافا وتقدما." وأضاف: "سنعمل وسندعم التعاون والمصالح المشتركة، وسنعزز الشراكات في التدريب والمعرفة لصالح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي."

أقامت إسرائيل والمغرب علاقات دبلوماسية منخفضة المستوى خلال التسعينيات في أعقاب اتفاقية السلام المؤقتة التي أبرمتها إسرائيل مع الفلسطينيين، ولكن تم تعليق هذه العلاقات بعد اندلاع الانتفاضة الثانية

عام 2000. وحدث انفراج في العلاقات بعد 20 عاما بعد أن وافقت إدارة ترامب على الاعتراف بالسيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها مقابل موافقة الرباط على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وكانت المغرب ثالث بلد ينضم إلى ما أطلق عليه "اتفاقيات إبراهيم"، بعد الإمارات والبحرين. على الرغم من معارضة بعد قطاعات الجمهور المغربي، إلا أن العلاقات استمرت في التطور منذ ذلك الحين. وفي نوفمبر 2021، وقّع وزير الدفاع آنذاك بيني غانتس على مذكرة تفاهم مع نظيره المغربي، في أول اتفاق من نوعه بين إسرائيل والمغرب. وأضفى الاتفاق الطابع الرسمي على العلاقات الدفاعية بين البلدين، مما سمح بتعاون أكثر سلاسة بين مؤسستهما الدفاعية وجعل من السهل على إسرائيل بيع الأسلحة إلى المملكة الواقعة في شمال إفريقيا. ومع توقيع مذكرة التفاهم، يمكن لوزارتي الدفاع والجيش في البلدين التحدث بسهولة أكبر مع بعضهما البعض وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بينما كان هذا التواصل ممكنا من قبل فقط من خلال أجهزة المخابرات الخاصة بكل منهما. وفي يوليو، أجرى رئيس أركان الجيش آنذاك، أفيف كوخافي، أول زيارة رسمية إلى المغرب، حيث التقى أيضا بمسؤولين في سلاح الجو.

* * *

i24news: هل تستطيع "قمة العقبة" وقف إراقة الدماء؟

يتم تعريف الاجتماع على أنه قمة أمنية وغير سياسية، وتم اختيار العقبة لتكون مكان الاجتماع من قبل المضيف والمبادر للاجتماع - المملكة الأردنية الهاشمية

في قمة نادرة هي الأولى من نوعها منذ عقد، جلس مسؤولون من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر والولايات المتحدة والأردن المضيف حول طاولة واحدة في مدينة العقبة جنوب الأردن. إنها قمة سياسية بكل المقاصد والأغراض، وي طرح عدة تساؤلات: لماذا العقبة ولماذا الآن؟ لماذا يوصف بأنه اجتماع "أمني"؟ ما هي مصالح جميع الأطراف؟ وفوق كل شيء - ماذا ستكون النتيجة؟ يتم تعريف الاجتماع على أنه قمة أمنية وغير سياسية، وتم اختيار العقبة لتكون مكان الاجتماع من قبل المضيف والمبادر للاجتماع - المملكة الأردنية الهاشمية. لماذا الان؟ لأن المنطقة مشتتة وكل الأطراف تريد تهدئة الأجواء، وأن يمر شهر رمضان عند المسلمين بهدوء وسلام.

أثناء كتابة هذه السطور، وقع هجوم إطلاق نار خطير للغاية في شمال الضفة الغربية، وكانت النتيجة مقتل مدنيين إسرائيليين آخرين، مما ارتفع عدد القتلى الإسرائيليين إلى 13 منذ بداية عام 2023. وبعد الهجوم،

بدأت المحادثات في إسرائيل لإعادة وفد العقبة على الفور. إذن ما الذي أتى بالجميع إلى المنتجع الأردني وهل ستوقف القمة إراقة الدماء في المنطقة؟

1. إسرائيل: على الرغم من عدم وجود عملية سلام إسرائيلية فلسطينية، وعلى الرغم من إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقف الاتصالات الأمنية مع إسرائيل، أو على الأقل أعلن أنها أوقفت، فإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية تحاولان القيام بعمل مهم. التنسيق الأمني خلف الكواليس. الأشخاص الذين يديرون العلاقة مع الجانب الفلسطيني هم رئيس الشاباك، رونين بار ومنسق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT) الجنرال غسان عليان - كلاهما يمثل إسرائيل في العقبة مع رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي .

بهدوء عقد لقاء بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين قبل نحو 10 أيام، حيث تم الاتفاق على تهدئة المنطقة. وكانت إحدى نتائج هذا الاجتماع سحب الفلسطينيين التصويت ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي. لكن بعد ذلك، في بداية الأسبوع الماضي، كانت لدى الإسرائيليين معلومات استخباراتية تشير إلى خلية مسلحة تنوي تنفيذ هجوم عدائي فوري، وأطلق الجيش الإسرائيلي عملية في نابلس - أعادت ترتيب الأوراق. قُتل في العملية 11 شخصاً، ووفقاً لتقارير فلسطينية أصيب 100 شخص (الغالبية العظمى من استنشاق الدخان). دفع ذلك الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة إلى إطلاق صواريخ على جنوب إسرائيل، الأمر الذي أدى بدوره إلى هجوم ل سلاح الجو الإسرائيلي . وأمس الأحد - وقع هجوم إطلاق نار خطير اخر قرب نابلس، ومن المحتمل حدوث المزيد من التدهور الأمني، والتوقيت حساس. لذلك - إسرائيل مهتمة بإعادة الهدوء - وبالتأكيد قبل عيد الفصح الذي يبدأ في 5 أبريل/نيسان القادم.

2. الفلسطينيون: في النهاية، محمود عباس معتدل، بالتأكيد عند مقارنته بحماس. يعلم جيدا من يعرفه أنه عندما ينفذ فلسطينيون من الضفة الغربية هجوماً على إسرائيل - فهو بعيد كل البعد من أن يسعده. لكن عندما تُقام 11 جنازة في فناء منزله الخلفي في غضون أسبوع واحد، وعندما تشن حماس حملة لنزع الشرعية ضده على وسائل التواصل الاجتماعي - عليه أن يفعل شيئاً. من ناحية أخرى، فإن الحافز الحقيقي للفلسطينيين للقدوم إلى العقبة هو ... المال. الفلسطينيون بحاجة إلى الأمريكيين. بالنسبة لأولئك الذين نسوا - أغلقت إدارة ترامب الصنوبر المالي للفلسطينيين، وعباس بحاجة ماسة إلى المساعدة. لن تستأنف إدارة بايدن إعطاء أي شيء قبل الالتزام بالسلام على الأرض.

3. الأردن: في حالة المملكة هناك تأثيران - داخلي وخارجي. الأردن مسؤول عن حماية المقدسات في القدس .

التأثير الخارجي: في حالة وجود توترات أمنية يبدأ العالم العربي شعاره "الأقصى في خطر" وتوجه أصابع

الالتهام إلى الأردنيين. أما الدائرة الداخلية فلا ينبغي أن ننسى أن الأردن يغرق باللاجئين الفلسطينيين، وفي كل مرة يسود توتر أعني يزداد الضغط من الشارع على البيت الملكي.

4. مصر: لطالما كانت القاهرة الوسيط الرئيسي بلا منازع بين إسرائيل والفلسطينيين. إنها موضع تقدير من الجانبين - مكانة

خاصة لا تعتبر مفروغاً منها في المنطقة، بالنظر إلى الظروف. كما أن قضاء شهر رمضان "بهدهوء" مصلحة مصرية. التصعيد خلال شهر رمضان سمة جديدة في السنوات الماضية. يثير جنون المصريين عندما يثار العنف في رمضان كما حدث في العامين الماضيين.

5. الولايات المتحدة: تمتلك إدارة بايدن أدوات الضغط الرئيسية على كلا الجانبين - على كل من إسرائيل والفلسطينيين.

للفلسطينيين تقول "هل تريدون دعمنا؟ أموالنا؟ إعملوا على تهدئة المنطقة - وبسرعة". ويقول الأمريكيون لإسرائيل، "هل تريدون أن نتعامل مع إيران؟ هل تريدون عقوبات فعالة؟ هل تريدون السعودية ضمن اتفاقيات إبراهيمية؟ ثم تهدأ المنطقة - وستقرر بسرعة ما هو المهم حقاً بالنسبة لك." وأعرب السفير الأمريكي في إسرائيل، توم نيدس، عن تلميحات عن ذلك، عندما تحدث عن الإصلاحات القانونية التي اقترحتها إسرائيل.

إذن ماذا سيأتي من هذا؟ هل عقد هذه القمة الهامة يوقف سفك الدماء؟ تشير التقارير إلى "اتفاق جنتلمان" لتهدئة المنطقة - وهو ليس بالقليل، ولكنه لا يأخذ في الاعتبار الوضع كثيرًا. من الممكن أن يعلن عباس في المدى القريب، وربما في المستقبل القريب، عودة التنسيق الأمني مع إسرائيل - وهي خطوة تصريحية مهمة. في الواقع، يريد الطرفان إعادة الوضع إلى الوراء بضع خطوات، ومحاولة تهدئة المنطقة. وفي بعض الأحيان يقال إن "أهمية الاجتماع تكمن في وجوده" - وهذا هو الحال بالتأكيد. المشكلة هي أن الواقع يتدخل مرارًا وتكرارًا، يومًا بعد يوم، حتى لا يكون هناك مجال كبير للتفاوض.

* * *

24news: قمة العقبة تتجاوز البعد الأمني وتضم حضوراً إقليمياً ودولياً يلتئم لأول مرة منذ عشر سنوات

قمة العقبة التي استهلّت أعمالها أمس الأحد تكتسي صبغة سياسية أكثر منها أمنية، وفي صلبها مساع لتجاوز التصعيد الذي يعصف بالمنطقة

قمة العقبة تكتسي صبغة سياسية أكثر منها أمنية، على ما أفاد تقرير صحفي مضيافاً أن في صلب القمة مساعي لتجاوز التصعيد الذي يعصف بالضفة الغربية وإسرائيل على حد سواء والدفع نحو التباحث في الآفاق السياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وهو مسار تعطل منذ نحو عشر سنوات . وسبق للأردن أن استقبل اجتماعاً مماثلاً عام 2012 حضره كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

وبحسب موقع والا، فإن المجتمعين سيتناولون مستقبل السلطة الفلسطينية على ضوء تراجع سيطرتها على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وتضعف هيبتها، من جهة وصعود حكومة يمينية في إسرائيل من جهة أخرى، تعمل على شرعنة بؤر وتسريع البناء في أراضي الضفة الغربية للمستوطنين دون الفلسطينيين . ويفيد التقرير أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دأب خلال السنوات الماضية على عقد اجتماع ذي صبغة سياسية ليعكس انطباعاً بوجود أفق سياسي يعد بتغيير الأحوال التي يعاني منها الفلسطينيون ويعزز مكانه السلطة بوجه حماس . لكن حكومة التغيير برئاسة نفتالي بينيت ويائير لابيد لم تكن تملك القاعدة الشعبية العريضة للخوض بهذه المسألة. ويُشار إلى أن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني استقبل بنيامين نتنياهو فور فوز الأخير في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي على رأس حكومة هي الأكثر يمينية على الإطلاق. وأفيد في حينه أن اللقاء حث على تهدئة الأوضاع في الضفة الغربية لا سيما مع اقتراب شهر رمضان، لكن التصعيد الأمني اتخذ انعطافاً خطيراً تجلّى بعمليات غير مسبوقة الحدة من جانب الفلسطينيين جوّهت بعمليات استباقية أمنية معززة بمعلومات استخباراتية استهدفت العديد من الناشطين الفلسطينيين في العمل المسلح كان آخرها استهداف 3 ناشطين في قسبة نابلس إلا أنها تمخضت عن مقتل 11 فلسطينياً راح ضحيتها مدنيون واستتبع بإضراب عام في أراضي السلطة الفلسطينية وإطلاق صواريخ من جانب حماس.

* * *

i24NEWS : قدامى المحاربين الإسرائيليين ل "هرتسوغ": يجب عدم تسييس الجيش الإسرائيلي

بعث كبار المحاربين القدامى في القطاعين العسكري والأمني في إسرائيل برسالة دعم إلى الرئيس يتسحاك هرتسوغ قالوا فيها إن الجيش الإسرائيلي هو رمز رئيسي للتماسك الوطني ويجب أن يظل فوق الصراع الحزبي. وأضافوا: الجيش الإسرائيلي ليس حركة سياسية. نحن لسنا مع الإصلاح القضائي ولا ضده. ما يدفع حركتنا هو الحاجة إلى الحفاظ على دولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.

ممتدى الدفاع والأمن الإسرائيلي (IDSF) هو حركة تضم أكثر من 16000 ضابط احتياطي ومتقاعد وقادة وجنود من جميع فروع الجيش الإسرائيلي والمجتمع الأمني الإسرائيلي. أمس الأحد، نشروا بياناً أعربوا فيه عن قلقهم من التوترات المتصاعدة في إسرائيل بشأن الإصلاح القضائي الذي اقترحتة حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وجاء في البيان أن خطاب هرتسوغ الذي دعا إلى تهدئة الأجواء وتخفيف حدة الخطاب من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن الإصلاح القضائي يمثل "أحد أهم الخطابات وربما حتى الأهم، الذي ألقاه رئيس إسرائيلي على الإطلاق". وشدد البيان على أن الجيش الإسرائيلي ليس هيئة سياسية، وأدان تصعيد الخطاب بشأن الإصلاح القضائي المقترح، مشيراً إلى أن "شرط الحوار ... [هو] دعوة فورية وصريحة لوقف الخطاب العنيف والخطير. الخطاب الذي تمثل خطراً على سيادة النظام الديمقراطي في إسرائيل. يجب عدم التسامح مع دعوات التمرد المدني والتهديدات بالاقتصاد والتهديدات المستترة بإلحاق الأذى برئيس الوزراء أو وزرائه أو الدعوات للحرب الأهلية."

"نحن نعزز دعوتك إلى الوقف الفوري للخطاب العنيف والمثير للانقسام، بغض النظر عن مصير الإصلاح القضائي. يجب إجراء مناقشة حول اقتراحك في الكنيست [البرلمان الإسرائيلي]. ويجب احترام نتائج هذه العملية." والأهم من كل ذلك، "أي تشريع للكنيست - يمكن إلغاؤه، بينما لا يمكن إلغاء وحدتنا الوطنية وأمننا القومي. الجيش الإسرائيلي هو رمز تماسكنا الوطني ويجب إبعاده عن الخطاب السياسي ... لذلك ننضم إليك في دعوتك: توقفوا عن انتهاك تماسكنا الوطني. أوقفوا المقاطعات السياسية. أوقفوا الاستغلال السياسي للجيش الإسرائيلي." وأردف الجيش أن "هذا النوع من السلوك من جانب بعض معارضي الإصلاح القضائي غير مسبوق وينتهك القواعد الأساسية لمجتمع ديمقراطي. كما قلتكم بوضوح في خطابكم: "مجلس نواب الشعب هو الكنيست. أيضاً، في العلاقات المتوازنة والمطلوبة بين القوى - هذا هو منزل الحاكم. للحكومة المنتخبة الحق في تنفيذ السياسة. هذه هي قواعد الديمقراطية. إن محاولة انتهاك هذه القواعد التأسيسية تتحدى أسس الحكم الديمقراطي وتشكل نوعاً من الانقلاب الذي يعرض المشروع الصهيوني بأكمله للخطر." وأشار في حديثه: لقد أثبت شعب إسرائيل قدرته على التغلب على الانقسامات الخطيرة خلال 75 عاماً من الاستقلال الحديث. اتفاقات أوسلو والانسحاب من غزة وبعض البؤر شمالي الضفة الغربية، التي ذكرتها في خطابك، تبناها الشعب رغم معارضة الكثير من الإسرائيليين. وعلى الرغم من حقيقة أن الانسحاب من غزة أضر بشكل مباشر بحقوق آلاف الإسرائيليين، فقد تم تنفيذه على أساس حجج مشروعة ضمن حدود الديمقراطية. صفقة الغاز الأخيرة مع لبنان، والتي نفذتها حكومة تصريف الأعمال

السابقة على الرغم من أنها تضمنت تنازلات إقليمية دون موافقة الكنيست، لم تثر دعوات لثورة مدنية أو انقلاب.

* * *

24news: بينيت: "نتنياهو يكشف حقيقة كذبه ويقر ذات الخطة التي وضعها للمجتمع العربي"

"لقد نجح إلى أبعد حد بخداع ملايين الإسرائيليين الذين اقتنعوا بأنني حولت فعلا تلك المبالغ للحركة الإسلامية ولحماس، وأن الإرهاب ناجم عن ذلك". فعلى ضوء إقرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للخطة الخمسية للحكومة السابقة المخصصة للمجتمع العربي في اجتماع الميزانية، نهاية الأسبوع الفائت، خرج رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت بتصريح هجومي أشار من خلاله إلى نفاق نتنياهو الذي طالما لفق له منحه مليارات الشواقل لصالح حركة الإخوان في إشارة إلى القائمة الإسلامية الموحدة برئاسة عدو الكنيست منصور عباس، وفق النشر في واينت . وقال بينيت في معرض هجومه "الجمعة الماضية، تم الكشف عن أكذوبة بنيامين نتنياهو الأكثر وضاعة". "صادقت حكومتي على خطة خمسية للمجتمع العربي بقيمة ستة مليارات شيكل في السنة على مدى خمس سنوات، وقد حوّل نتنياهو وألته السامة ذلك إلى 53 مليارًا للحركة الإسلامية وحماس". واعترف نتنياهو بالكذبة الرهيبة حين أقر بميزانية الدولة نفس خطة حكومتي بالضبط". وأوضح بينيت "لمدة عام، قاد نتنياهو حملة دعائية كان موضوعها الرئيسي بينيت ينقل 53 مليار شيكل للحركة الإسلامية وحركة حماس، ولهذا السبب يُقتل اليهود في الشوارع. دماء أولئك الذين قتلوا على يده". بنيامين نتنياهو هو رأس الآلة التي تنشر هذه الدعاية الكاذبة، من فمه مباشرة." وتابع بينيت "لقد نجح إلى أبعد حد بخداع ملايين الإسرائيليين الذين اقتنعوا بأنني حولت فعلا تلك المبالغ للحركة الإسلامية ولحماس، وأن الإرهاب ناجم عن ذلك. في حين أقرت حكومة نتنياهو بصمت تلك الخطة التي مررتها الحكومة برئاسة جيتو وجيلون". وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية، يوم الجمعة الفائت، على ميزانية الدولة لعام 2023-2024 وسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي المرتبط بتعدلاتها القضائية.

* * *

معاريف: غليان في غزة والقدس والضفة، وإيران تندفع نحو القنبلة: إسرائيل مشغولة بـ"الثورة القضائية!"

بقلم تل ليف رام

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

يؤشر تبادل الضربات، الذي بدأ، أول من أمس، بين "حماس" والجيش الإسرائيلي، إلى أن ثمة ميل تصعيد واضحاً في قطاع غزة، من الصعب جداً في الواقع الحالي كبحه. في الجيش الإسرائيلي لا يزالون يعتقدون بان "حماس" غير معنية بحرب، ولعل هذا صحيح، لكنها بلا شك توترّ المعادلات مع إسرائيل. معطيات النار من القطاع تتحدث عن تغيير مهم في سياسة "حماس"، حيث تعطي على الأقل ضوءاً أخضر لمنظمات "الإرهاب" الأخرى لتنفيذ نار الصواريخ، وذلك كجزء من محاولة تثبيت معادلة جديدة بموجها يكون هناك رد على أحداث شاذة في الضفة بنار من القطاع، بهدف تهديد حرية عمل الجيش الإسرائيلي في الضفة، وفي شرقي القدس، وفي الحرم. لا تستطيع "حماس" ولا تريد مواصلة البقاء على الجدار، والمؤشرات الأولية إلى ذلك باتت هنا.

في شهر واحد فقط، ابتداء من نهاية كانون الثاني أُطلق من القطاع أكثر من 40 صاروخاً، وصواريخ مضادة للطائرات. نمط حياة صافرات الإنذار عاد الى الغلاف بعد فترة طويلة من الهدوء النسبي، حيث مرت في أثنائه اشهر بين حدث ناري وآخر.

في الايام القريبة القادمة سيحاول المصريون مرة اخرى تهدئة الخواطر. لكن تجربة الماضي تفيد بأنه بعد حملة أدت الى فترة معينة من الهدوء، فان استئناف تنقيط الصواريخ يؤدي الى طوفان يؤدي بدوره الى جولة مناوشة مهمة أو حملة اخرى.

في الأيام العادية، فان الأنباء الفضائحية التي تفيد بأن مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجدوا في ايران يورانيوم مخصباً الى مستوى 84 في المئة كان يفترض أن تكون في بؤرة جدول أعمال حكومة إسرائيل. لكن هذه ليست أياما عادية. والأمور صحيحة ايضا بالنسبة لبيان مجلس الأمن في الأمم المتحدة الذي شجب شرعنة البؤر الاستيطانية في الضفة.

إن الصراع ضد النووي في ايران، والذي كان في الماضي في مركز رؤيا رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، دحر الى الهوامش. أما الثورة القضائية، و جدول الاعمال السياسي الداخلي، ومعارك الصلاحيات داخل الحكومة، والازمة الاقتصادية التي على الابواب، والساحة الفلسطينية المشتعلة في شرقي القدس والضفة، والرياح

الباردة جداً من واشنطن فلا تسمح لرئيس الوزراء ان يركز على رؤياه لكبح البرنامج النووي. كمشارك في السيرك يحتاج الآن الى عدد كبير جدا من الكرات. بين أزمة وأزمة نجد ان رئيس الوزراء مقيد. إسرائيل غير قادرة الآن على ان تركز على المستوى السياسي مع دول العالم في ادارة حملة ناجعة تجاه إيران، التي تواصل استغلال الحرب في أوكرانيا والغياب الفعلي لاتفاق نووي لغرض التقدم غير المسبوق من ناحيتها في الطريق الى القنبلة النووية.

ان دولة تعرف السلاح النووي في ايران كتهديد وجودي كان يفترض بها أن ترفع الموضوع الى رأس سلم أولوياتها، في الخطاب الدبلوماسي، وفي المداولات بين المستوى المهني والسياسي وغيرها. في إسرائيل ركزوا في هذا الاسبوع على أقوال السفير الأميركي في إسرائيل، توماس نايدز، الذي قال في مقابلة مع ال "سي.ان.ان" ان الإدارة الأميركية أوصت نتنياهو بالدوس على الفرامل في كل ما يتعلق بالإصلاح القضائي. وكان يفترض بنايدز هو الآخر ان يفهم بأن في هذا التعبير الدبلوماسي من الفظاظلة ما يفسر كمحاولة تدخل مباشر في سياقات إسرائيلية داخلية. وقد أوضح اقواله لاحقاً وخفف حدتها. لكن أكثر من الكوابح يدور الحديث عملياً عن رسالة مباشرة من إدارة بايدن. "يقول رئيس الوزراء لنا انه يريد القيام بأمر كبرى، مثل إيران، التهديد الكبير على إسرائيل، وعلى الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتوسيع اتفاقات إبراهيم مع السعودية"، قال نايدز. "لدينا أمور كثيرة نعمل عليها معا وقلت لرئيس الوزراء مئة مرة بأننا لا يمكننا ان نعمل معا اذا كانت ساحتكم الخلفية تحترق."

بين الإمكانيتين اللتين تفهمان في سياق إيجاد المادة المشعة في ايران في مستوى 84 في المئة، في جهاز الأمن يميلون الى التقدير بأن هذه اشارة مقصودة من الايرانيين، الذين يفحصون ردود الفعل الواهنة في العالم. ثمة بازار فارسي على افضل ما يكون يفحص المنطقة قبيل قرار محتمل لم يتخذ بعد في ايران، بتخصيب المادة المشعة الى مستوى 90 في المئة المطلوب للقنبلة النووية. نافذة الفرص آخذة في الضيق وهي لم تكن أقرب ابداً.

الآن، نجد أن إسرائيل مطالبة بأن تنظر الى الأمام وتتذكر بانها ليست اللاعب المركزي في إدارة الإزمة وهي بحاجة الى الأميركيين. يفهم نتنياهو هذا جيداً، مثلما يمكن أن نفهم من نشر القرار المتعلق بتجميد شرعنة مزيد من البؤر الاستيطانية في الضفة في هذه المرحلة.

بين الجيش الإسرائيلي والأميركي يوجد في الأشهر الأخيرة تعاون جيد جدا. لكن التعاون مطلوب ايضا في المستوى السياسي، ولهذا فان ليوآف غالنت، وزير الدفاع، دورا مهما جدا مع الإدارة التي تعرب بشكل علني بان عدم رضاها من السياسة الإسرائيلية، سواء في مسائل تتعلق بالنظام الديمقراطي عندنا أم بالنسبة

للمواجهة مع الفلسطينيين. الإشارات الأخيرة من الأميركيين ينبغي أن تقلق جدا رئيس الوزراء وكل هذا بينما المسألة الإيرانية تشتعل حقا.

انتفاضة ثالثة

نتنياهو هو على مفترق قرار مهم بالنسبة لسياسته نفسه. يدور الحديث عن خليط من الاشارات الأميركية عن امكانية الابتعاد عن إسرائيل، وتوتر أمنى متصاعد في الساحة الفلسطينية واساسا ازمة عميقة في المجتمع الإسرائيلي. ازمة تهدد تفكيك الاجماع الضروري لخدمة مشتركة في الجيش، وتثقل على تضامن معظم الجماعات السكانية المختلفة في وقت القتال.

لا غرو أن امين عام "حزب الله"، حسن نصرالله، الذي هو أحد المسؤولين البارزين عن وضع لبنان البشع، ينقض على الازمة في إسرائيل ويعيد إحياء نظرية بيت العنكبوت عن المجتمع الإسرائيلي. نحن أنفسنا نوفر له البضاعة. فمن أسبوع لأسبوع تزداد الأزمات خطورة ويتفاقم الاستقطاب في صفوف الشعب. يمكن للمرء أن يكون مع الإصلاح القضائي ولا يزال يسأل إذا كان هذا هو الطريق وهذا هو الوقت لتنفيذه في ضوء موجات الصدى الكثيرة التي يخلقها داخل إسرائيل وخارجها. من المسموح السؤال كيف يخدم السلوك الحكومي في الشهرين الأخيرين التحدي الأمني السياسي الأكبر الذي كان لإسرائيل في العقود الأخيرة بسبب التهديد النووي المتعاظم مع ايران.

يمكن ان نسأل كيف يحصل في نقطة زمنية حرجة حيث يدحر الموضوع الإيراني في الزاوية، وتحتل المنصة الثورة القضائية كتحدٍ أهم لحكومة إسرائيل الجديدة – قبل التصعيد في الساحة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، وقبل تحديات الحوكمة الداخلية والأمن الشخصي، بل قبل التهديدات من إيران. لعل هناك من يؤمن بان الثورة القضائية حين تأتي ستجلب الخلاص للجميع. اذ ان مصدر كل المشاكل هو المهنيون الذين يتدخلون ويعرقلون منذ سنين على نتيناهو أداء مهامه.

إلى جانب كل هذا تواصل الساحة الفلسطينية الاحتدام والتصعيد. يوم المعركة في نابلس، الأربعاء الماضي، حجم القتلى العالي من الفلسطينيين، وكمية النار التي أُطلقت نحو القوات، تمثل دليلا الى حد الوضع متفجر وسيبقى متوترا جدا بينما يقدر الجيش الإسرائيلي بان منظمات "الإرهاب" ستحاول تنفيذ عمليات تار.

في المسألة الفلسطينية من الواضح أن نتيناهو وغالنت يسعيان لاتخاذ خط براغماتي. للحفاظ بشكل غير مباشر على العلاقات مع رئيس السلطة أبو مازن والامتناع لاحقا عن خطوات من طرف واحد. يفهم نتيناهو جيدا بأن مجال مرونته مع الأميركيين ضيق اكثر من وعوده الائتلافية، ومن هنا ايضا تنبع التوترات

والفجوات الكبرى داخل حكومة اليمين.

لا حاجة لتصنيف الأشهر الأخيرة كانتفاضة ثالثة كي نقرر بانه منذ نهاية الانتفاضة الثانية فان هذا هو التصعيد الأخطر، وكل أضواء التحذير تشتعل بالأحمر. نحو 60 قتيلاً فلسطينياً معظمهم مسلحون، قتلوا منذ بداية السنة. هذه أعداد غير مسبوقة حتى بالنسبة للسنة الماضية

* * *

هآرتس: تخوفات من أن يمتد إلى جهاز الاستخبارات... سلاح الجو الإسرائيلي: بداية انشقاق في منظومة الاحتياط على خلفية الشرخ السياسي

بقلم عاموس هرنيل وبنيف كوفوفيتش

وقفت على رأس قائمة التخوفات في هيئة الأركان العامة، الأسبوع الماضي، قضية لا تنبع مباشرة من الساحة الفلسطينية الآخذة في الاشتعال، أو من تطورات التهديد النووي الإيراني. تتركز التخوفات الأساسية في نقطة أخرى: مؤشرات أولية لأزمة في منظومة الاحتياط، بالأساس في سلاح الجو، على خلفية الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي الذي يقوم به ائتلاف نتنياهو. في أوساط رجال طاقم سلاح الجو في الاحتياط هناك انشغال متزايد بإمكانية رفض الخدمة، أو "رفض رمادي"، أي تملص من أداء المهمات أو عدم تنفيذ جزء منها، احتجاجاً على التطورات السياسية الأخيرة.

ليس سراً أنه في سلاح الجو، إلى جانب قدرات جهاز الاستخبارات، سيتم تركيز معظم القوة العسكرية لدولة إسرائيل. يستند سلاح الجو، أكثر من أذرع أخرى، في الوضع العادي وفي وقت الحرب إلى نسبة كبيرة من رجال الاحتياط، لا سيما طواقم الجو. لفترة طويلة، المس باستعداد طيارين وملاحين في الاحتياط للامتثال للخدمة سيضر بمستوى المؤهلات المهنية للسلاح، ويمكن أن يؤثر بشكل سيئ على قوة الجيش الإسرائيلي. يبدو أن هذا ما وجه قرار رئيس الأركان، هرتسي هليفي، أول من أمس، للتطرق للمرة الأولى علناً لهذه القضية. في هيئة الأركان العامة يخشون أيضاً من أن ظاهرة مشابهة ستزلق إلى المنظومات الرئيسية لجهاز الاستخبارات. رغم جهود التصغير المعتادة من اليمين فإن الدعوات لرفض الخدمة في جهاز الاحتياط لا تتوقف. في منتصف الأسبوع نشر هنا عن كتائب احتياط قلّ فيها عدد من يلبون نداء الخدمة. بعضهم على خلفية شكاوى بشأن عبء الخدمة وآخرون بسبب الاحتجاج السياسي. نشر في "أخبار 13"، قبل أيام، بأن عميد احتياط في سلاح الجو طلب التسرح من وظيفته كأحد قادة غرفة القيادة في السلاح في مقر القيادة في الكرياه، بذريعة أنه لا يمكنه مواصلة عمله، في ظل التغييرات في النظام. الضابط هو طيار مقاتل قام بخدمة

دائمة طويلة، قاد في اطارها قاعدتين كبيرتين لسلح الجو. وهو معروف كشخص مستقل وله رأيه، لكن هذا الامر ينطبق على معظم رجال طواقم سلح الجو. هذا كما يبدو السبب في وجود شخصيات رفيعة اخرى في الاحتياط أعلنت بشكل سري لقادتهم بأنهم سيتخذون خطوة مشابهة. الى جانب ذلك يقول طيارون وملاحون في الاحتياط بأن "الرفض الرمادي" وصل أيضا الى الأزرق. هناك حسب قولهم ظاهرة لم يعد بالامكان تجاهلها، تتعلق برجال الاحتياط الذين يريدون تأجيل حضورهم لايم التدريب في الأسراب. في كل سرب في سلح الجو تعمل مجموعة واتس آب تربط بين رجال الاحتياط الذين يشكلون قسما بارزاً من طواقم الجو. المناخ في هذه المجموعات يفور والدعوة للرفض تنتشر مثل النار في الهشيم. في هذه الأثناء فان الاستجابة لاتخاذ خطوات علنية منخفضة، لكن الترددات كثيرة والخطاب في المجموعات يشمل أقوالاً صعبة وغازبية.

ثمة ادعاء يتكرر في الحوارات بين طياري الاحتياط يقول بأنه يمكن أن يكونوا أكثر انكشافاً على الدعاوى بشأن جرائم الحرب، في محاكم مختلفة في الخارج. يفهم الطيارون والملاحون جيداً الادعاء الذي أسمعه، هذا الأسبوع، كبار المستشارين القانونيين لجهاز الأمن في لجنة الدستور في الكنيسة: إذا تم إضعاف جهاز القضاء في إسرائيل فسيضعف أيضا الادعاء بأن هناك منظومة تحقيق وقضاء فعال خاص بإسرائيل، لذلك ليس هناك حاجة لتدخل خارجي. في هذه الحالة يمكن أن يكون الطيارون أول المستهدفين من قبل المحكمة في لاهاي. بادر عضو الكنيسة، يوأف سغولفيتش (يوجد مستقبل)، الى النقاش الذي جرى وراء ابواب مغلقة. لا يبدو أنهم في الحكومة فكروا مطلقاً في المعنى المحتمل عندما سارعوا نحو الانقلاب. وربما أن هذا غير مفاجئ تماماً؛ ايضا لم يتم اجراء أي نقاش للتداعيات الاقتصادية الكارثية، التي اخذت تتكشف أمام انظارنا كل يوم.

أمس، على ساحة العرض في قاعدة التدريب 1 تطرق رئيس الاركان للمرة الاولى للخلافات التي تمزق المجتمع الإسرائيلي وتمتد لتصل الى جيش الاحتياط. هليفي قال لخريجي دورة الضباط في سلح المشاة: "اثنان من رجال الاحتياط يمكنهما الوقوف الى جانب الخلاف، وأن لا يشركا في الخلاف الزي العسكري. هما سيأتيان للاحتياط وسيبقيان الخلافات في الخارج ويخرجان لأداء المهمة، كتفاً الى كتف، عندما لا يكونون في خدمة فعالة تكون لديهم كل الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدولة الديمقراطية. هذا الفصل هو الطريقة الوحيدة لوجود جيش الاحتياط الذي أهميته كبيرة جداً."

ثمة أقوال واضحة ولكن من شأنها أن تعتبر ساذجة جدا بعد بضعة أشهر. قبل الاحتفال انتشرت شائعة عن

نية نتيها هو المشاركة فيه وانتظمت مجموعة آباء خططت للتشويش على خطابه. تبين أن رئيس الحكومة بقي في نهاية المطاف في المركز، كجزء من النقاشات حول ميزانية الدولة، ولم يحدث الاحتجاج.

* * *

يديعوت: "تسونامي" القوانين الجديدة: الهدّامون قادمون

بقلم ناحوم برنياع

نقف على شفاهاوية، والآن سنسير خطوة واحدة إلى الأمام، يعلن السياسي في النكتة. مضحك أم غير مضحك، هذا ما يحصل هنا منذ إقامة حكومة نتيها هو الثانية. تسونامي قوانين جديدة، بعضها مغرض، وبعضها سخيف، تغرق الإسرائيليين، وتهدد بإلحاق ضرر لا رجعة عنه بحريتهم، واقتصادهم، ورفاههم، واستقرارهم، وأمنهم. قصة النجاح الإسرائيلي قيد الاختبار. وقد نكتشف أن خليط الغباء، التطرف، والمصالح الشخصية قد يكون فتاكاً.

أول من أمس، شرعت الحكومة في بحث الميزانية. وجرى هذا في ظل سياقين متضاربين: الأول، التحذيرات الشديدة للمحافظ وللמالية من سقوط اقتصادي. والثاني، ضغط لتحقيق كل الوعود المبالغ فيها التي أطلقها نتيها هو ولفين لشركائهما أثناء المفاوضات الائتلافية. هذه المرة لا يدور الحديث فقط عن سلب ونهب صندوق الدولة بل أساساً عن الآثار الاقتصادية لانقلاب النظام.

إن الإحساس الذي نعيشه نوع من جنون لا علاج له. الثلاثاء الماضي، أُجري لقاء صحافي مع وزير العدل، يريف ليفين، في مؤتمر "يديعوت أحرونوت" و"واي نت" في القدس. موران أزولاي، المراسلة السياسية في "واي نت"، هي التي أجرت اللقاء. كانت الأسئلة موضوعية. أما ليفين فرد بشغب. من يشاهد الشريط يصعب عليه أن يصدق أن هذا هو وزير العدل لدولة يفترض بها أن تكون دولة سليمة النظام. وفي كانون الأول الماضي، عقدت في جامعة تل أبيب ندوة أكاديمية اجتذبت إليها بروفيسورات في العلوم السياسية من عدة دول في الغرب. وقد استدعي لإحدى الجلسات نواب من الكنيست. الوحيد الذي جاء كان سمحاروتمن، الذي كان يوشك في حينه على أن يعين رئيساً للجنة الدستور والقانون والقضاء.

سيطر روتمن على النقاش فوراً. فقد كشف على مسمع من البروفيسورات من الخارج عناصر الانقلاب في النظام الذي يوشك على أن يحدثه. وكان مذهبه مرتباً، وإنجليزته دقيقة. أطلق أحد المشاركين في الندوة، رجل حزب العمل، ملاحظة لم يستطعها روتمن. فهاجمه هجوماً شديداً. لحظة بدا أنه يعتزم ضربه جسدياً. وكل الوقت كانت مساعدته الشخصية تحوم حوله وتبرز هاتفها النقال في وجهه لتوثق كل صرخة. أخذ

الضيوف من الخارج انطباعات عميقة، ومنحوا الحدث عنوان عرض روتن المرعب. أما أنا فكنت أقل إحساساً بالتسلية. فقد اعتقدت أنه في الائتلاف الجديد سيكون الجنون هو الأمر الاعتيادي.. في المساء ذاته رنّ روتن. شرح بأن ليس هكذا يتصرف بشكل عام، فبشكل عام هو مكبوح الجماح. أجرينا حديثاً طويلاً استغرق مدى الليل. قال لي ما يعتقد عن المحكمة العليا، وعن النيابة العامة، وعن الساحة السياسية. في النهاية سألته لماذا يكره بهذه الحدة كل ما بني هنا في الـ 120 سنة من الصهيونية، ومن أين جاءت هذه الكراهية اللاذعة. أما هو فقد نفى. قرأت الكتاب القصير الذي كتبه ووجدت فيه الكراهية المهووسة إياها، مغلفة بمحاولات تذاكٍ قضائية وبأنصاف حقائق.

روتن إنسان مؤهل، يكاد يكون موهوباً، لكن فهمه للديمقراطية، وتوازنها، وكوابحها، ولقواعد اللعب فيها يقترب من الصفر. هو ليس جاهلاً، بل أعمى. يعتقد أنه يمقت القضاة. الحقيقة هي أنه يمقت مجرد النظام الديمقراطي، وحلوله الوسط، وتردداته، وصفقاته، ويمقت على نحو خاص الديمقراطية الصهيونية، تلك التي بنت هذه البلاد الرائعة.

روتن ولفين ليسا مذنبين: المذنب هو من أودع في أيديهما مستقبل الديمقراطية في إسرائيل. نزع نتنياهو السدادة، فخرجت الشياطين من القمقم. حتى لو أراد وقف التسونامي ليس له قوة سياسية لعمل ذلك: دون كتلتى سموتريتش وبن غفير لا توجد له حكومة.

في واقع سياسي مسيطر عليه أكثر حكمة، كان الائتلاف سيركز على عدد صغير من مشاريع القوانين المهمة له، ويؤجل كل ما هو أقل إلحاحاً. أما الواقع في هذه اللحظة فيذكرنا بحلقات النار للأولاد في عيد لاغ عومر: يسعى كل وزير وكل نائب ليضيف شيئاً للنار. وأقر قانون المكتبة الوطنية بالكنيست في 2007 بعد 20 سنة من المشاورات. وقد أقر باحتفالية وبالإجماع. "الليكود" أيد. كانت المشكلة لضمان أن تكون المكتبة محررة من التدخل السياسي. ولهذا الغرض أقيم مجلس غير سياسي. المجلس يعين مجلس إدارة. منذ نيسان 2022 رئيس مجلس الإدارة هو سلاي مريدور. فيما يريد كيش قانوناً يسمح له بأن ينحي ويعين أعضاء مجلس الإدارة. فماذا تساوي المكتبة - المؤسسة الأهم في إسرائيل في كل ما يتعلق بالتراث الثقافي للشعب اليهودي - إذا لم تكن نسيطر عليها؟ لم يتكبد كيش عناء التوجه إلى المكتبة حتى قبل أمس. ودافعه لهذا الفعل ليس واضحاً. هل هذا ثار نتنياهو من شاي نيتسان الذي تولى منصب النائب العام والآن منصباً في المكتبة، أم أنه يثار من المريدورين أو لمجرد هكذا كي يضيف شيئاً إلى الشعلة. على أي حال أعلن متبرعان كبيران، أول من أمس، تعليق تبرعاتهما. يدور الحديث عن خسارة قرابة 100 مليون شيكل، مبلغ هائل، ولا يقل المأ. شخصيات ثقافية مهمة، دافيد غروسمان هو واحد من كثيرين، سلّموا أرشيفاتهم للمكتبة، وهم وورثتهم قد يطالبون

باستعادة المادة. عندما تتحطم الثقة فإنها تتحطم.
مقارنة بتهديد النظام والاقتصاد هذه ملاحظة هامشية. لكنها تمثل جيداً هجوم الجنون. من أجل ماذا؟ بأي حق؟ ماذا يوجد لهم؟ الهدامون قادمون.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل إزاء "النووي الإيراني" .. من مرحلة المنع إلى الاستعداد له

بقلم أيال زيسر

ترجمة: صحيفة القدس العربي

كان العنوان مكتوباً منذ زمن بعيد على الحائط: إيران تتقدم بخطوات كبرى نحو النووي وليس هناك من يقف في وجهها. منذ العام 2021 بدأ الإيرانيون بتخصيب اليورانيوم الذي في حوزتهم إلى مستوى 60 في المئة. ومنذئذ حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قرب طهران لنيل قدرة نووية، إذ إن الانتقال من تخصيب 60 في المئة إلى تخصيب 90 في المئة اللازمة لإنتاج سلاح نووي، هو موضوع فني، والمطلوب قرار قادة إيران، وليس أي شيء غير ذلك. غير أن العالم سكت، وفيه من يبشون الوجه لإيران. وحسب وزير الدفاع يوآف غالنت، فإن ما لا يقل عن 50 دولة في أرجاء العالم تتفاوض مع إيران لشراء سلاح متطور من إنتاجها. ومع ذلك، فإن التقرير القائل إن مراقبي وكالة الطاقة الذرية اكتشفوا في إيران يورانيوم مخصباً إلى مستوى 84 في المئة - مسافة 6 في المئة فقط من المستوى الذي تحتاجه لغرض تطوير سلاح نووي، هو تقرير مفاجئ ومقلق؛ لأن فيه ما يشهد ليس فقط على القدرات الإيرانية، فهذه معروفة منذ زمن بعيد، بل على أن زعماء الدولة لا يخشون من الاندفاع إلى الأمام، بل ولا يقدرّون بأن أحداً سيقف في طريقهم.

الأسرة الدولية، تلك التي لا تسير في الخط مع إيران، ردت على التقرير كما كان متوقفاً بعدم اكتراث. وساهمت في ذلك تفسيرات الخبراء بأن إيران ربما لا تقصد زيادة مستوى التخصيب وأن الحديث يدور عن نوع من الخلل الفني في المنظومة التي تربط أجهزة الطرد المركزي بالمفاعلات النووية الإيرانية معاً. لكن يبدو أن هناك من هم قلقون أكثر من القمع الوحشي لاحتجاج الحجاب في إيران، بل وأكثر من بيع مسيرات إيرانية لروسيا من إمكانية تحول إيران في الزمن القريب القادم إلى قوة عظمى نووية. نأمل ألا تسارع إيران لإنتاج قنبلة نووية. فلا حاجة للإيرانيين بقنبلة واحدة في اليد، بل يمكنهم الاكتفاء بواحدة على الشجرة. أي في تحقيق القدرة على إنتاج قنبلة دون إنتاجها بالفعل. وفي هذا ما يكفي لخلق ميزان ردع ورعب تجاه إسرائيل، ولنيل يد حرة للدفع قدماً بالتآمر والإرهاب من إنتاج إيراني في أرجاء الشرق الأوسط. ويخيل إذن بأن المسألة

لم تعد إذا كانت إيران ستصل إلى هدف تحقيق قدرة نووية، بل ما الذي يجب عمله في وجه واقع كهذا. فهل ينبغي الانتظار إلى أن تعلن إيران عن نفسها دولة نووية، ربما حتى تنفذ تجربة نووية أم أن الخط الأحمر يجب أن يكون على الإنتاج الفعلي لقنبلة نووية وربما تطوير سلاح معد لحملها، الأمر الذي يؤجل يوم الدين أشهراً طويلة. وينبغي الاعتراف بأنه بخلاف الحماسة والتصميم اللذين تبديهما إسرائيل بمعالجتها للمسألة الإيرانية، فواشنطن تبدي تردداً وجر أرجل في ضوء التحديات التي تواجهها اليوم في شرق أوروبا حبال روسيا، وفي الشرق الأقصى حبال الصين. هكذا تجد إسرائيل نفسها وحيدة أمام التحدي. لم تكف القيادة الإسرائيلية عن تهديد إيران في السنوات الأخيرة. غير أن التهديدات التي ليس خلفها شيء حقيقي حكمها أن يضيع مفعولها ومصداقيتها.

وينبغي أيضاً الافتراض بأن الإيرانيين قرأوا التقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية والتي بموجبها سعى نتنياهو وباراك، في حينه رئيس الوزراء ووزير الدفاع قبل نحو عقد، للعمل ضد إيران. غير أنهما واجها معارضة جهاز الأمن الذي ادعى بأن ليس لإسرائيل قدرة على العمل بشكل ناجح في إيران، وفي كل حال لم تحن اللحظة لذلك. وبالتالي، إذا كانت لإسرائيل اليوم قدرة على التصدي للتحدي الإيراني، فعليها العمل قريباً – أن تضع المسدس على الطاولة في تلميح مهدد لطهران أو حتى أن تستخدمه. لكن إذا كان كل ما لدى إسرائيل أن تقدمه هو تهديدات فارغة من المضمون، فيجدر الاستعداد ليوم ما بعد النووي الإيراني وخلق ميزان ردع ناجح حبال طهران يقوم على أساس قوة إسرائيل وعلى قدراتها العسكرية.

* * *

هآرتس: تحقيق دولي: "أفيتار" يترصدك.. شركات إسرائيلية تبيع أدوات تجسس على صحافيين وناشطين

بقلم عومر بن يعقوب وفينياس روكرت

الصحافية الإسرائيلية أ. مثل أغلبية ساحقة من الجمهور، لا تعرف شيئاً بخصوص مجال "أوسنت". لأسفها الشديد، فإن منظومة "أوسنت" التابعة لشركة السايبر الإسرائيلية التي يتم الكشف عنها هنا لأول مرة، تعرف عنها الكثير وعنا جميعنا.

تسريب ضخمة ينشر هذا الأسبوع كجزء من بحث عالمي شاركت فيه "هآرتس"، يكشف ثلاث شركات إسرائيلية عرضت منظومات متطورة لمتابعة رقمية وتجسس عام لجيش كولومبيا في إطار عطاء ضخمة قام به الجيش في 2022. تم تسريب نصف مليون وثيقة لاتحاد الشركات البحثية في باريس "فور بدين ستوريز"، وحقق فيها عدد من الصحافيين من أرجاء العالم. تكشف الوثائق صناعة "التجسس عبر الشبكة

الاجتماعية" سوشيال ميديا سيرفيلانس، وتثبت كيف أن عرض صداقة واحد بشكل خاطئ قد يكشفكم ويكشف أصدقاءكم.

التكنولوجيا التي تسوقها الشركات الإسرائيلية هي جزء مما يسمى معلومات من مصادر مكشوفة "أوبن سورس إنتليجانس". هذا مفهوم واسع مصدره عالم المخابرات العسكرية، لكن استخدامه في السوق الخاصة تحول إلى اسم مغسول؛ فطريق التجسس تطورت. والحديث هنا لا يدور عن مصادر معلومات مكشوفة في الشبكة، بل مجمل أدوات لجمع المعلومات من شبكات اجتماعية مغلقة مثل "الفيسبوك" و"الأنستغرام" وغيرها التي تحاول الدفاع عن خصوصيتها.

تقرير "هآرتس" مع "فور بدين ستوريز" يكشف صناعة تجسس بواسطة استخدام شبكات آلاف الحسابات الوهمية – الأفيثارات. ولكن خلافاً لما هو دارج، فإن هذه الأفيثارات لا تنشغل بنشر أخبار كاذبة ومعلومات مضللة، مثلما في حالة "طاقم خورخيه" الذي كشف الأسبوع الماضي في الجزء الأول من التقرير. الأفيثارات التي كشفت هنا للمرة الأولى تستخدم "عملاء سريين" لجمع المعلومات. وتعرض شركات التجسس خدماتها على الجيوش وأجهزة التجسس في أرجاء العالم، وعلى الهيئات التي سبق وأساءت استخدام هذه التكنولوجيا. قبل سنتين انفجرت في كولومبيا فضيحة بعد الكشف بأن الجيش بنى شخصيات استخبارية عن عشرات الصحافيين بمساعدة أدوات مشابهة.

أصدقاء مزيفون

كل شيء يبدأ بطلب صداقة مثير للفضول. الحساب يظهر حقيقياً ولا يوجد شيء مشبوه. هو يبدو إسرائيلياً وربما صديقاً لصديق، وربما التقينا في حفل أو في مظاهرة. نوكد على الطلب وننسى الأمر. عملياً، الحديث لا يدور عن خلية نائمة تنتظر التشغيل، بل عن عميل مجهول يقوم من تلك اللحظة بجمع المعلومات بهدوء من تحت الرادار. و"على الناس ألا تتحدث مع بوتات (حسابات وهمية) – التهديد الحقيقي هو الأفيثارات"، شرح داني سترينوفيتش، الخبير في "أوسنت" والباحث في معهد "أتلانتيك كاونسل". "هذا هو اسم اللعبة داخل الصناعة لتشغيل أكبر قدر من الأفيثارات "المحمية" في أكبر عدد من الشبكات".

في عمل الحدائق، يتوجه إلى منشورات بريئة في الشبكة وليس إلى نشاطات خبيثة، بل منشورات تستهدف الحصول مع مرور الوقت على موثوقية الأفيثارات. تدرك الشبكات الاجتماعية النشاط "غير الموثوق". إن أي حساب غير نشط ويعرض صداقة أو يعمل بدون توقف على مدار الساعة، يشته به ويتم وقفه.

قبل شهر، أعلنت "ميتا" أنها قدمت دعوى ضد الشركة الإسرائيلية "فويجر لابس" بذريعة أنها شغلت عشرات آلاف الحسابات الوهمية في الفيسبوك والإنستغرام لجمع معلومات عن 600 ألف مستخدم لصالح زبائن في أرجاء العالم، دون معرفتهم ومن خلال خرق فاضح لشروط استخدام الشبكات الاجتماعية. "الشركة طورت ونشرت وسوقت برنامج تعقب استند إلى حسابات مزيفة وأتمتة محظورة" لجمع معلومات شخصية عن المستخدمين وعن أصدقائهم من خلال مجموعات مغلقة. رغم أن الزبون سبق وتورط في قضية تجسس على صحافيين، لكن ممثلي "فويجر لابس" التقوا مرة أخرى في 2022 مع رجال المخابرات العسكرية في كولومبيا، هذا ما يتبين من الوثائق المسربة. طلب المندوبون بيع منظومة تعقب عامة جديدة للمخابرات العسكرية. لم ترد "فويجر لابس" على هذا التقرير.

شركة إسرائيلية أخرى هي "كوغنت" اقترحت على جيش كولومبيا أدوات لاعتراض محادثات هاتفية، كما كشف في الوثائق المسربة. انفصلت "كوغنت" في 2021 عن شركة "فارينت"، التي باعت أدوات تعقب قمعية لأذربيجان وإندونيسيا وجنوب السودان وأوزباكستان وكازاخستان. مؤخراً، كشف في "هآرتس" أن "كوغنت" التي تعمل من هرتسليا وتطور منظومات استخبارات - سايبير، باعت لميانمار منظومة للتجسس على الجمهور. ولعبت "كوغنت" دور البطولة في تقرير شركة "ميتا" في كانون الأول 2021. في حينه، رفعت الفيسبوك مئات الحسابات الوهمية التي قامت هذه الشركة وغيرها بتشغيلها. ثمة حسابات كانت متورطة في التجسس على "صحافيين وسياسيين" في أرجاء العالم، حسب التقرير. وثيقة أخرى من التسريبات الحالية تثبت أن "كوغنت" اقترحت منظومة "أوسنت" أيضاً على الجيش في تشيلي. وليس واضحاً ما مصير هذه الاقتراحات المختلفة. "كوغنت" لم ترد على هذا التقرير.

تل أيب - بوغوتا - سنغافورة

لا أحد يعرف لماذا ظهر اسم وصورة والتفاصيل الشخصية لـ أ. (الاسم الحقيقي محفوظ في هيئة التحرير) في عرض شركة "اس 2 تي انلوكينغ سايبيرسيس". في العرض من العام الماضي، من بين آلاف الوثائق التي تسربت عن جيش كولومبيا، تتفاخر الشركة بمنظومة حسابات وهمية في الشبكات الاجتماعية، التي يمكن على أساس نشاطاتها بناء صور استخبارية كاملة أوتوماتيكياً عن مستخدمين حقيقيين بهدف تعقبهم. ولإثبات أن المنظومة تعمل بشكل حقيقي، أرفق تقرير على سبيل المثال، والهدف كان أ. وشركة "اس 2 تي انلوكينغ سايبيرسيس" كانت لها مكاتب في سنغافورة وسريلانكا وبريطانيا وإسرائيل، مديرتها أوري ساسون، هو

إسرائيلي يعيش في سنغافورة. الشركة التي تأسست في 2002 تفاخرت بأنها تعمل في مجال الاستخبارات المكشوفة. ولكن العرض الذي تسرب يكشف أن الشركة تقترح منظومة تجسس متطورة أكثر بكثير.

السايبير الهجومي في إسرائيل (جمع معلومات فعالة عن طريق اختراق الهواتف المحمولة والحواسيب أو الشبكات) هو مجال تحت رقابة مشددة مثل تجارة السلاح. في المقابل، تكنولوجيا "أوسنت" والتجسس عبر الشبكات هي مجال اختراق أكثر بكثير؛ فهي لا تعتبر عسكرية بالضرورة، ولذلك تسري عليها قيود تنظيمية أقل. بعض الجهات الإسرائيلية، التي تريد التملص من الرقابة على التصدير الأمني، تقيم شركات في ملاذات آمنة تنظيمية مثل قبرص أو سنغافورة. ومن هناك يمكن تسويق تكنولوجيا سايبير مندمجة مع قدرات تجسس متطورة في رزمة واحدة، بدون رقابة السلطات في إسرائيل. ورغم عرض البيع للمخابرات العسكرية في كولومبيا، إلا أن شركة "اس 2 تي انلوكينغ سايبيرسيس" تعرض قدرات تتجاوز بكثير ما كشف حتى الآن بخصوص صناعة "أوسنت" الأمنية: الشركة تسوق منظومة صيد أوتوماتيكية تسمح بإصابة هدف التعقب بعدوى البرنامج. حسب العرض، يمكن للبرنامج، ضمن أمور أخرى، من أن يشغل كاميرا الهاتف المحمول بالسر للهدف والتجسس عليه. منظومة أخرى للشركة تمكن من التجسس على المكان الجغرافي ومتابعة الهدف في الوقت الحقيقي عبر تكنولوجيا يستخدمها عالم الدعاية. وهناك منظومة أخرى تسمح بتشغيل جيش من الأفيتارات في إطار عملية تضليل مركزة.

شركات في هذا المجال، شرح سيطرينوفيتش، تعرض ما يسمى "منظومات لإدارة جماعات من الأفيتارات." لا يقصد بهذا واحد أو اثنان، بل آلاف الأفيتارات، وعليك إدارتها بصورة بحيث لا يتم ضبطها. يحتاج الأمر إلى قوة بشرية لنشاطات صيانة معينة، لأن الشبكات الاجتماعية تعرف كيفية تشخيص نشاطات أوتوماتيكية مشبوهة."

عرض "اس 2 تي انلوكينغ سايبيرسيس" يكشف كيفية عمل نظامها. فبعد العثور على هدف أو أهداف، يقوم النظام بإنشاء ملف تعريف مكشوف عنها. في بعض الحالات أفيتار "اس 2 تي انلوكينغ سايبيرسيس" الذي يختبئ خلفه عميل حقيقي من جانب الزبون، يقيم علاقة ويعرض صداقته أو يحاول الدخول إلى مجموعات معينة. بعد الموافقة على الصداقة، يسحب النظام جميع المعلومات الشخصية التي تخص الهدف، وشبكة الأصدقاء فيه، أو أعضاء المجموعة المغلقة (على فرض أن الهدف، مثل معظمنا، لم يقيد مسبقاً القيود الشخصية للفيسبوك). في المرحلة التالية، حسب عروض الشركة، يمكن لمشغل "الأفيتار" أن يخدع الهدف

ويجعله يضغط على الرابط الذي يصيب جهازه بعدوى البرنامج. هكذا يستمر جمع المعلومات من جهاز الهدف، ضمن أمور أخرى، بواسطة تشغيل الكاميرا فيه.

هذا التقرير يكشف أن المخابرات العسكرية في بنغلاديش أيضاً اشترت من شركة فرعية لـ "اس 2 تي انلوكينغ سايبوسبيس" منظومات مختلفة في الأعوام 2021 – 2022. تقرير "هآرتس" كشف قبل شهرين بأن جهات تجسس وإنفاذ للقانون في بنغلاديش اشترت عدة أنظمة تجسس عامة من شركات إسرائيلية. اوري ساسون وشركة "اس 2 تي انلوكينغ سايبوسبيس" رفضوا الرد.

رداً على سؤال "هآرتس": هل يحتاج بيع منظومات التجسس هذه إلى جهات عسكرية لرقابة مثل مجال السايبر الهجومي؟ فردت وزارة الدفاع: "منتجات السايبر المراقبة في إسرائيل (محددة بأوامر الرقابة التي تركز إلى قوائم فاسنر) هي منظومات ووسائل ومعدات للتنصت أو الرقابة أو الاتصال الصوتي ونقل البيانات، وأيضاً المنتجات المتعلقة ببرامج الاختراق. كقاعدة عامة، فإن وزارة الدفاع لا تعطي أي معلومات عن سياسة الرقابة على التصدير الأمني لاعتبارات أمنية وسياسية واستراتيجية".

* * *

يديعوت أحرونوت: للإسر ائيليين: لا تلوحوا بجواز السفر الأجنبي وتتركوا الدولة لوكلاء الفوضى

بقلم عوفر شيلح

في بداية أسبوع آخر من كفاح محمل بمصير صورة إسرائيل، لا يبدو في الأفق أي حسم أو حل وسط. فالقصة هنا لم تعد هذا البند أو ذلك في منظومة العلاقات بين الحكم وجهاز القضاء، فهذه يمكن صياغتها بسهولة إذا ما جلس الطرفان للحوار، لكنه ليس ما يحصل هنا.

إن فظاظة يريف لفين وسمحا روتمان وشركائهما، بإدارة وكيل الفوضى الذي يجلس في مقر رئيس الوزراء، رفعت الغطاء عن صندوق المفساد الذي تتمترس فيه طوال عشرات السنين شياطين المجتمع الإسرائيلي. لكنهم لم يخلقوه، ولم يخلقوا حقيقة أن القبائل الإسرائيلية تأتي إلى هذا الصراع. لقد تجمع هذا هنا منذ سنوات طويلة. هذا هو الشيطان الطائفي، والحريديم ضد العلمانيين، واليهود ضد العرب، "يجب تغيير الشعب"، و"اليسار نسي ماذا يعني أن يكون المرء يهودياً". هذا هو تعطل الساحة السياسية كمنصة متفق عليها تتحقق فيها مواضيع جوهرية للإحسان لحياتنا، وتحولها إلى سيرك يتفجر فيها العنصر المختلف لوجودنا

الجماعي بنجاح وأفواه خراف. هذه هي اللغة الإسرائيلية التي يبدو السعي للتوافق فيها ضعيفاً وكل جدال يجب أن ينتهي بالحسم في صالحه، وبالأساس في هزيمته.

إنه جهاز التعليم والوعي الذي ينمي أناساً كل ما يتعلمونه هو أنهم يكرهوننا وأننا محقون. لذا واجب علينا أن نكون أفضالاً وجليظي القلب، وأن نرى في الأخلاق ضعفاً حقيراً وفي الآخر خطراً مهدداً. وهذا، بالطبع الفيل ابن الـ 55 سنة من الاحتلال الذي يُحظر الحديث عنه أن هذا "يسار" و"يمين" رغم أنه لا توجد ديمقراطية ولا أمن ولا جهاز قضاء إذا كنا نتحكم بالقوة في شعب آخر. وكثير من الإسرائيليين يستعد لهذا الأمر منذ سنين: يجمعون جوازات السفر الأجنبية بذرائع الراحة، ويطورون كراهية تجاه الآخر ومشاعر ذاتية تبرر كل شيء. والآن يأتي نتياهو ولفين وروتمان ليرفعوا الغطاء، وهذا يحصل: المال يضخ إلى الخارج، ورموز الإسرائيلية - مثل الاحتياط، التي تعتبر منذ زمن بعيد كتطوع للدفاع عن الدولة التي لا تستحق - تلقى جانباً، والمجري تندفق في الشبكات الاجتماعية. وهذه الحرب ستضر بالجميع، بل سيتضرر فيها أولئك الذين يحتفلون الآن بانتظارهم بنزعة قوة لا كوابح لها، إلى جانب الإسرائيليين الذين يشعرون الآن بالخطر، وسيبقى أولئك الذين يخيل لهم أنهم ينتصرون سيقون مع ثمن الخسارة؛ أي الحريديم الذين لا معيل لشهيتهم إذا ما خرجت التكنولوجيا العليا إلى المنفى، والمستوطنون الذين يعيشون على الصندوق العام أكثر من غيرهم. وسيعاني العرب أكثر من الجميع، لكنهم يستحقون لأنهم ساعدوا بيبي، وبعامه فليقولوا شكراً على أنهم ليسوا في سوريا أو في الأردن.

في نوع من العاصفة كاملة الأوصاف، ترتبط بالعاصفة من الداخل تهديدات أمنية نتيجة سياسة عمى ونزعة قوة وتبرير ذاتي لكل حكومات إسرائيل. ولكن بخلاف الماضي، لا تتسبب للجمهور الإسرائيلي بأن يرص الصفوف ويهجر الخلاف الداخلي، بل يزيدون نارها. وهي سبب وجيه إضافي آخر للرحيل من هنا، جسدياً أو اقتصادياً أو عاطفياً، وليبقى هنا الآخرون ليتصدوا للثمار الفجة التي أنبتناها هنا. إن الساحة السياسية ليست ذات صلة في مثل هذه الأزمنة؛ ففي أحد جانبيها الحكومة الحالية، وهي جمع من سكرى القوة المتهكمين وعديبي الشخصية بقيادة شخص يعزف على ناي التحريض بينما تحترق مملكته، وفي جانبها الآخر معارضة ضعيفة تحاول امتطاء ظهر نمر الاحتجاج والسير في الخط مع المشاعر الأكثر تطرفاً لديها. إن محاولة الرئيس الوصول إلى حوار تحقر على الملاء، فلا أحد يريد ذلك، بل يريدون القتال، والحسم، والإبادة، والضياع. إذن ما العمل، على شفا الهوة؟ إذا كنا نحب الحياة، لنحاول إغلاق الغطاء من خلال طلب لا لبس فيه وشرعي للحوار، في ظل الامتناع عن التصويتات في الكنيست. ومن يبدو هذا في نظره سداجة انهزامية، فليتذكر

البديل. أمم أكبر وأقوى منا، على حد قول ليفوفيتش، حسمت في مواضع وجودية عن طريق حرب أهلية وخرجت منها قوية. أما نحن فمشكوك نجاحنا فيها.

* * *

معاريف: زعرنة اليمين السياسية.. من احتلال الضفة الغربية إلى ثمن سيدفعه الإسرائيلي

بقلم ندادف تمير

"إذا استمر الوضع القائم ستسود الزعرنة، أو ربما ينبغي لنا القول بأن التحول النازي سيكون محتملاً للشعب والمجتمع في إسرائيل"، كتب البروفيسور يشعياهو ليفوفيتش في 1988. اليوم، بعد 35 سنة من ذلك، وصلت الزعرنة إلى ذروتها: الزعرنة تنتشر في كل مكان، والعنف يصل إلى ذروته حيال الفلسطينيين، بينما حيال القتلى الإسرائيليين نتيجة لعمليات الإرهاب يعدون منذ بداية السنة عشرات القتلى الفلسطينيين غير المشاركين. العنف وزعرنة المستوطنين تجاه الفلسطينيين فعل يومي.

في بُعد آخر تصل الزعرنة السياسية إلى ذروتها داخل إسرائيل، عندما يندفع الائتلاف بسرعة إلى "تحييد" الديمقراطية الإسرائيلية. الزعرنة هنا أيضاً في شكل مشاريع تشريعية شخصية هدفها شرعنة الجريمة المنتظمة لمنتخبي الجمهور. ثمة علاقة مباشرة بين الاحتلال الذي يمتد منذ عشرات السنين وبين ما يحصل في إسرائيل هذه الأيام. إذ إن الاحتلال عود الإسرائيليين على وجود جمهور كبير غير جدير بالإنصات، والمراعاة أو الحفاظ لحقوقه. لن يكون عجيباً إذا لم ترد الحكومة الإنصات لمعارضى الثورة النظامية، ولا تهمها حقوقه. مثلما في موقفها من الفلسطينيين، سهل عليها أن تطالب بقبضة حديدية ضد المتظاهرين ضدها. إذ أصبح معارضو الثورة النظامية أعداء بالنسبة لها. ومثلما توقع البروفيسور ليفوفيتش بأن الاحتلال يجتاز الخط الأخضر وينتشر في المجتمع الإسرائيلي، ثمة أساليب تنتقل هناك إلى هناك، وينتقل القمع من هناك إلى هنا، ولن يبتعد حتى يصل الاستخفاف بحياة الإنسان إلينا أيضاً. لكن هناك بصيصاً من الأمل رغم هذا الظلام؛ فجموع الإسرائيليين يرون أن دولتهم تسعى لإزالة آخر الأجمة الديمقراطية عن نفسها، ويشعرون أنهم يسعون لنزع حرية الرأي عنهم، والتظاهر، والحق في محاكمة نزيهة ولجهة تلجم الحكم. المزيد منهم يفهمون بأن هذا لا يحصل في فراغ، وأن الأساليب التي تمارسونها في "المناطق" طوال أكثر من خمسة عقود، بدأت تنفذ هنا أيضاً، تجاههم.

قد ينشأ الآن فهم بأنه لا يمكن إيجاد ديمقراطية تجاه الداخل ودكتاتورية تجاه الخارج. في نهاية الأمر، سيتغلب جانب ما على الآخر. إما أن تنتصر الديمقراطية بوقف السيطرة العسكرية على شعب آخر، أو

تتغلب الدكتاتورية، في شكل استخدام للأدوات الدكتاتورية التي جردناها جميعنا في "المناطق"، حتى على مواطني إسرائيل. في هذه اللحظة تمتد يد الدكتاتورية إلى عمق الديمقراطية في إسرائيل، واعتقد مواطنون كثيرون بأن الفصل سيكون تاماً بين هناك وهنا، وسيبدأون، ربما، في الفهم بأنهم يدفعون ثمن الاحتلال. وقد يحسم هذا الواقع الأمر لدى ملايين الإسرائيليين بحيث يفهمون بأن إبقاء الاحتلال يجبي ثمناً أليماً ليس فقط من الفلسطينيين، بل ومنا نحن الإسرائيليين أيضاً؛ وأن الطريق إلى الديمقراطية الإسرائيلية لن تنتهي فقط في تأخير أو تغيير إجراءات الحكومة الحالية، بل يجب أن تمر في إنهاء الاحتلال ووقف عملية الزعرنة التي يجتازها المجتمع الإسرائيلي.

في هذه الأثناء، يحذر معظم المتظاهرين من عقد هذا الربط ويخشون من متحدثين يحاولون ربط الخطر الحقيقي على الديمقراطية بالاحتلال في المناطق أو من رفع أعلام فلسطين في المظاهرات. لكن قد تأتي اللحظة التي يستيقظون هم فيها أيضاً ويفهمون بأن لا ديمقراطية مع احتلال. عندما يحصل هذا سنتمكن من أن نشكر "دهاء التاريخ" الذي تسبب للأغلبية الصامتة بالنهوض والتصدي للواقع الذي يزحف من المناطق إلى إسرائيل كي تعيد دولتنا إلى رؤياها الأصلية.

* * *

هآرتس: برعاية الانقلاب النظامي.. غالنت وسموتريتش يتفقان على "أبرتهيد بالكامل"

بقلم سمدار بييري

برعاية الضجيج للانقلاب النظامي عملت الحكومة الأسبوع الماضي على خطوة تغيير نظامي في الضفة الغربية آثاره دراماتيكية. وقع وزير الدفاع يوآف غالنت على اتفاق مع الوزير في وزارته بتسليح سموتريتش لنقل صلاحيات سلطوية في الضفة الغربية لجهاز يقام تحت قيادة سموتريتش وينزع من الإدارة المدنية أجزاء كبيرة لن تتبع بعد اليوم للقيادة العسكرية. عملياً، سيصبح سموتريتش مع تنفيذ الاتفاق هو حاكم الضفة ويملك الصلاحيات السلطوية التي تسمح له بإدانة كل مجالات الحياة فيها تقريباً، بما فيها التخطيط، والبناء والبنى التحتية التي يعتزم بواسطتها توسيع مشروع الاستيطان ووقف أي تنمية فلسطينية.

منذ سنوات عديدة تنفذ إسرائيل ضمماً بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية، بينما تملّي السلطات المدنية الإسرائيلية سياسة الإدارة المدنية؛ لكن الحكومات اتخذت حتى الآن جانب الحذر من لمس المبنى السلطوي الرسمي في الضفة المحتلة وحرصت على حفظ الاحتلال بحكم عسكري. أما جمع الصلاحيات في يدي القوة العسكرية المحتلة بشكل مؤقت وحتى حل متفق عليه بشأن مكانة الأرض المحتلة، فهو مبدأ في القانون

الدولي، وتعبير عن المنع الذي تبلور فيه بعد الحرب العالمية الثانية لكسب السيادة بالقوة. منع ضم الأرض المحتلة هو أحد أساسات النظام العالمي الجديد الذي نشأ على خرائب الحرب العالمية وهدفه تعطيل أحد الحوافز المركزية لشن الحروب.

بتعابير قانونية، إن نقل الصلاحيات السلطوية في الضفة إلى حاكمها المدني الجديد وبخاصة مع إضافة النية لتوسيع منظومة القانون المزدوجة بحيث يحل القانون الإسرائيلي بكامله مباشرة على المستوطنين في الضفة وتستخدم السلطات الإسرائيلية المدنية قوات سلطوية مباشرة في المستوطنات هي أمور تقررت أيضاً في اتفاق غانت/سموتريتش – تشكل ضمماً قانونياً للضفة. في ضوء حقيقة أنه لا نية لمنح ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة حقوقاً مدنية، فإن نتيجة تنفيذ الاتفاق هي نظام أبرتهيد رسمي، بالكامل. وكأن هذا لا يكفي، فالانتهاك الخطير للقانون الدولي يأتي في إطار صفقة تقوم على أساس الصلاحيات مقابل الميزانية. فقد استخدم سموتريتش مكانته كوزير للمالية لابتزاز نقل الصلاحيات في الأيام التي تتقرر فيها ميزانية الدفاع للسنتين القادمتين. كان قادة الجيش ومعهم وزير الدفاع ملزمين لرفض تهديدات وزير المالية رفضاً باتاً ورفض بيع الصلاحيات السلطوية في الضفة – واستسلامهم معيب. لكن لم يفت الأوان بعد. محظور تنفيذ اتفاق الضم.

* * *

يديعوت: استعداداً لرمضان

بقلم سمدار بيرري

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

حتى شهر رمضان الإسلامي بقيت أربعة أسابيع تقريباً. لكن الاستعدادات له تجري بكل الزخم، والخوف في جملة جهات ومجالات. ففي العقبة ستلتقي اليوم طواقم رفيعة المستوى من الأردن، مصر، الولايات المتحدة، إسرائيل والسلطة الفلسطينية. هذه هي المرة الأولى بعد سنوات طويلة يلتقي فيها مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون وجها لوجه بوساطة أمريكية. وكي يحصل هذا، أجرت محافل في واشنطن عدداً لا يحصى من الاتصالات الهادئة التي تضمنت أيضاً استخدام الضغوط. وما فاجأ هو السرعة التي استجاب فيها الطرفان للطلب. وبالتوازي تبين أيضاً أحد الأسباب: توجد اتصالات مباشرة بين رئيس هيئة الأمن القومي الجديد تساحي هنغي وبين أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف حسين الشيخ الذي هو الوزير الذي يربط بين السلطة وبين إسرائيل.

النية واضحة لكل الاطراف: منع اشتعال قبل شهر صوم رمضان أو في اثنائه. هذا في الوقت الذي يغضب فيه الفلسطينيين - وهو احساس يحظى بإسناد من الاردن ومصر - على الحدث في نابلس والذي أسفر عن 11 ضحية. وكل الاطراف - اسرائيل، الفلسطينيين والدول الوسيطة، تخشى من تصعيد مفاجئ يصبح انتفاضة ثالثة في اثناء رمضان. مسؤولون في رام الله يعترفون بان خارج المقاطعة وفي منطقتين - ثلاث مناطق اخرى لا توجد سيطرة لأجهزة الأمن الفلسطينية. المسافة بين الجيل الشاب وبين شيوخ السلطة تبدو الان غير قابلة للجسر. هم يريدون ميزانية كي يجندوا مزيدا من الرجال لقواتهم الأمنية. إذا ما تلقوا الاذن والميزانية لذلك، إذا ما بدا تخفيف هام لحدة التوتر حيال اسرائيل، وإذا ما كانت بادرات طيبة خاصة اخرى سيكون ممكنا، هكذا قال لي واحد من مستشاري ابو مازن تخفيض مستوى التوتر. وعلى حد قوله يتعين على الامريكيين ان يأخذوا زمام القيادة في المنطقة.

العالم العربي حقا لا حاجة به لان يكون هنا انفجار. فلديه ما يكفي من المشاكل، معظمها اقتصادية وهذا سيجد تعبيره في رمضان. مصر، مثلا، تبذل الان جهدا جبارا لتجنيد تبرعات لفتح "موائد الرحمن"، التي تنصب في مراكز المدن من اجل قلبي الدخل ممن ارتفعت اعدادهم جدا في السنة الاخيرة. في الاردن ايضا الوضع الاقتصادي في اسوأ حال. عمليا، فان امارات الخليج الفارسي والسعودية فقد توجد في وضع اقتصادي ممتاز. ويعرف كل زعماء المنطقة ان في رمضان يأكل الناس بالذات أكثر من المعتاد، بل وينفقون الكثير من المال على شراء الملابس والهدايا. إذا كان يوجد مال، بالطبع. ولكن كما أسلفنا هذا ليس رمضانياً عادياً. وإذا لم تصل تبرعات ذات مغزى من صندوق النقد الدولي، من الولايات المتحدة ومن الاتحاد الاوربي فسيكون هذا رمضانياً حزينا، خطيرا ومنتفجرا. مؤشرات ايجابية من اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستزيد على ما يبدو عطف الجميع على الشرق الاوسط، وزعماء الدول العربية بحاجة له كي يجتازوا العيد بسلام. توجد ايضا أمور مسلمية: رجل الفضاء من الامارات، سلطان النيادي نظم اكياس من التمور التي تنمو في ابو ظبي كي يأخذها الى الفضاء. ريانا برناوي، امرأة الفضاء الاولى من السعودية ستنضم اليه في مرحلة متأخرة. في مصر ينظمون مسابقة عربية لحفظ القرآن، ونجحوا منذ الان في تجنيد 8500 دولار جائزة اولى للفائز. كما أن هذه ستكون المرة الاولى منذ الكورونا التي تجرى فيها صلوات جماعية داخل المساجد. المؤسف أن نتبين ان في مسجد حي الرابية في الاردن على مسافة غير بعيدة من سفارة اسرائيل تمت يوم الجمعة صلاة جماعية دعوا فيها مرة اخرى الى طرد سفير اسرائيل واعادة السفير الاردني من تل أبيب والغاء اتفاقات السلام.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: عقب الحرب في أوكرانيا: ما هي استعدادات "إسرائيل" للتعامل مع التهديد الجوي المتغير؟

بقلم ليران عنتابي _ عميكام نوركين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

عام مَرَّ على الغزو الروسي لأوكرانيا وبدء الحرب بين البلدين، هذا صراع بين دول يحارب فيه جانبان متقدمان نسبياً من الناحية التكنولوجية، ولهذا السبب يشير بعضهم إلى الصراع على أنه تجربة لمفهوم "ساحة المعركة المستقبلية"، حيث ينبع هذا التقييم بشكل أساسي من الاستخدام المكثف من كلا الجانبين للطائرات بدون طيار والطائرات والحوامات من أنواع مختلفة، بالإضافة إلى أن هذا الصراع يوضح التهديد الكبير في التهديد الجوي الشائع في العالم اليوم.

تُعد الحرب في أوكرانيا فرصة للتعلم والاستعداد بشكل مناسب لدى العديد من البلدان التي قد تواجه سيناريوهات مماثلة في المستقبل، أما بالنسبة لـ "إسرائيل" فهذه تُعتبر فرصة خاصة، لأن التدخل الإيراني في الصراع في أوروبا يتيح لها أن تدرس بعمق قدرات ونقاط ضعف التهديد الإيراني الذي يعتبر الأعظم ضدها. يتجلى تدخل إيران في الصراع في العلاقات الخاصة التي أقيمت بينها وبين روسيا، والتي في إطارها تزود إيران القوات الروسية بمختلف التقنيات العسكرية، وخاصة الطائرات بدون طيار المحملة بالمتفجرات، إلى جانب المعرفة العملية ومساعدة الخبراء، الذين يعمل بعضهم من الأراضي الروسية، فقد استخدمت روسيا في الأشهر الأخيرة "طائرات بدون طيار انتحارية" إيرانية الصنع من طراز "شاهد 136" على نطاق واسع، والتي تعمل بشكل مستقل نسبياً، وقادرة على الانفجار فوق الهدف، وهي تحمل حوالي 40 كجم من المتفجرات حيث يتم توجيهها عبر أجهزة GPS.

هذه وسائل بدائية نسبياً، بتكلفة منخفضة وعملية تشغيل سهلة، وقد مرت في عملية تطوير، للسماح بتصديرها من إيران على شكل أجزاء وتجميعها في الميدان. وعلى الرغم من انخفاض مستوى دقة هذه المسيرات، مقارنة بالمشيكلات الغربية، فهي بالنسبة للروس حل كافٍ لغرض النيل من حصانة أوكرانيا، وجعلها تتراجع مع خلال مهاجمة البنية التحتية للكهرباء والمياه، إلى جانب التسبب في أضرار جانبية وقتل المدنيين. لم يؤد الاستخدام الواسع لهذه الأنظمة حتى الآن أي إنجاز استراتيجي -طال انتظاره للروس- ومع ذلك، فإن المعركة في أوكرانيا توضح طرق قتال قد يُطلب من "إسرائيل" التعامل معها، وهذا الأمر يتطلب الاستعداد.

اذ تعتبر ساحة الحرب في أوكرانيا تجربة للعديد من الطائرات بدون طيار، وهي بديل (أدنى) لسلاح الجو في البلدان التي لا توجد لديها موارد أو تزرع تحت العقوبات. وبقدر ما يتعلق الأمر بـ "إسرائيل"، فهذا عرض هادف للمستوى التكنولوجي المحدود للوسيلة القتالية الإيرانية المصدرة، ومن ناحية أخرى لتأثيرها في ساحة المعركة، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، والقوات في الميدان.

يجب أن تنزعج "إسرائيل" من كثافة ومعدل الإنتاج الذي أظهره الإيرانيون -على الرغم من العقوبات الدولية المفروضة عليها-

، بالإضافة إلى المعلومات عن قدرات إيران التصديرية، فضلاً عن الأهمية المستقبلية للمعرفة التي تكتسبها والتعاون المشترك الذي تعززه، حيث إن الاستخدام الروسي للأسلحة الإيرانية يكسب الإيرانيين المعرفة العملية، ذات الصلة بقيود ومزايا تقنياتهم. والمقلق بشكل خاص، هو حقيقة أن هذه أدوات قد تضر بـ "إسرائيل"، وبعضها يستخدم بالفعل ضدها بطرق مختلفة، إما مباشرة من إيران أو من قبل حلفائها في أماكن مختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك حماس وحزب الله. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو الافتراض القائل بأن الطائرات بدون طيار هي خطوة على طريق صواريخ "كروز" التي ستكون دقتها وتأثيرها أكبر بكثير.

يشير القتال في "أوكرانيا" أيضاً، إلى الطريقة التي تستخدم فيها الجهات غير الغربية التقنيات غير المأهولة، والتي تعد نوعاً معاكساً لكيفية استخدام البلدان الغربية تقنيات مماثلة، التي عادة ما تهدف إلى تقليل الأضرار والإصابات بين المدنيين من خلال زيادة دقة الأنظمة. ويستخدم الروس هذه التقنيات بطريقة لا تحترم القانون الدولي على وجه الخصوص والحياة البشرية بشكل عام، وهذا ما تثبتت الهجمات المميتة والعشوائية على الجبهة الداخلية الأوكرانية.

كما ذكرنا، حتى كتابة هذه السطور، الحديث هنا ليس عن سلاح يؤدي إلى إنجاز استراتيجي، ومع ذلك، من وجهة النظر الإسرائيلية"، أن الاستخدام المستقبلي لأعداء "إسرائيل" لمئات من الطائرات بدون طيار، بالتوازي مع رشقات الصواريخ الثقيلة في الأيام الأولى من القتال، قد يؤدي إلى وقوع مشكلة صعبة لـ "أنظمة الدفاع الإسرائيلية".

من خلال مراقبة ما يحدث في أوكرانيا، تظهر العديد من القضايا التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من قبل "إسرائيل"، لا سيما الحاجة إلى تحسين القدرة على الاكتشاف والاعتراض والاحتواء، إلى جانب عدد من الفرص التي يمكنها الاستفادة منها.

“الجيش الإسرائيلي”، مُطالب بمواصلة إحباط نقل التقنيات الإيرانية إلى محيط “إسرائيل” في إطار معركة “ما بين الحروب”، وفي الوقت نفسه، فإن المعرفة بأنه لا يمكن منع تسليح الطرف الآخر بشكل كامل يُلزم “إسرائيل” بتطوير قدراتها على الاعتراض بقدر وبشكل كبير – مع الاهتمام بالطائرات بدون طيار والحوامات كطبقة جديدة تتطلب تعامل أو معالجة خاصة داخل نظام “الدفاع الجوي الإسرائيلي” الشامل. ومن هنا، تأتي أهمية إنشاء “صورة سماء” موثوقة، مع الاستفادة من جميع موارد الكشف المتاحة. في الوقت نفسه، يجب تغيير المفهوم السائد حتى الآن للتعامل مع كل هدف لوحده، لأن المنظومة الأمنية يجب أن تستعد للتعامل مع تهديد الحشود الكبيرة (ربما حتى أسراب) من الطائرات بدون طيار أو الحوامات، والتي ستطلق تجاهها بالتزامن مع الصواريخ وغيرها من الوسائل، خاصة في الأيام الأولى من القتال.

نظراً لصعوبة توفير الموارد لتطوير الأنظمة لكل تهديد فردي أو على حدة، هناك حاجة لأنظمة اعتراض قادرة على التعامل مع العديد من التهديدات معاً، فضلاً عن القدرة على التغيير والتكيف بسرعة وفقاً للمتغير طبيعة الأهداف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على “وزارة الجيش” زيادة ميزانية المشتريات بوتيرة إضافية للأنظمة القائمة، كما أن التأكيد مطلوب أيضاً على التكامل بين الأنظمة وتكامل قدرات “الذكاء الاصطناعي”، ما سيساعد في التحديد الأولي واتخاذ القرار فيما يتعلق بالاعتراض، ما قد يؤدي إلى توليد قيمة مضافة مبتكرة.

المطلوب من “إسرائيل” أيضاً، مواصلة دراسة معدلات الإنتاج الإيرانية وأن تُكَيّف معها قدر الإمكان قدرتها على الاعتراض، من خلال أنظمة الليزر المستقبلية، فضلاً عن القدرة على تجديد مخزون صواريخ الاعتراض، لأن هذا الجانب مُلح بشكل خاص في ضوء المعلومات الاستخباراتية التي تم الكشف عنها مؤخراً، والتي تشير إلى نية روسية وإيرانية لإنشاء مصنع مشترك في روسيا، والذي سيسمح بإنتاج ما يقرب من 6000 طائرة بدون طيار سنوياً. وفي مواجهة الحاجة إلى استجابة سريعة، في الروتين والطوارئ، على “إسرائيل” أن تلائم مستوى اتخاذ القرارات الذي يوافق على البدء، بإطلاق النار أو الاعتراض.

فيما يتعلق بالجهة الداخلية، فإن “إسرائيل” مُطالبه بتكثيف أنظمة الإنذار مع طبيعة التهديد، والذي يُتوقع أن يكون مختلفاً وأكثر صعوبة، مقارنة بجولات القتال ضد “حماس” التي اعتادت عليها “إسرائيل”، لذلك يجب على “إسرائيل” أن توضح للأطراف المعنية وخاصة للمواطنين أنفسهم، التداعيات المستقبلية لسياسة الاعتراض التفاضلي (في إطارها لن يتم اعتراض كل هدف بسبب التوفير أو النقص في صواريخ الاعتراض).

إلى جانب تداعيات عدم القدرة على الاعتراض التام للرشقات الثقيلة التي ستطلق في الوقت نفسه في حالة نشوب صراع واسع النطاق (كسيناريو قتال على الجبهة الشمالية)، المطلوب من المنظومة الأمنية والأنظمة المدنية تحسين عاجل في قدرات الدفاع والتعافي في الجبهة الداخلية، مثل البنى التحتية الأساسية، وتوسيع البحث الذي سيمكن من تحديد التهديدات المستقبلية، من أجل تقصير مدة استجابة المنظومة الأمنية لها.

إلى جانب هذه المتطلبات الكثيرة واللازمة، تنشأ فرص لـ "إسرائيل"، مثل تحسين استعداد "إسرائيل" ليس على أساس "التحقيق في الحادث" أو "لجنة التحقيق"، ولكن على أساس الدروس المستفادة من حروب الآخرين ضد تقنيات أعداء "إسرائيل" أنفسهم، كما أن "إسرائيل" لديها فرصة، لغرس الفهم في الساحة الدولية بأن إيران ليست فقط مشكلة نووية محتملة ومصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي من الناحية العملية، بل أنها مصدر أسلحة خطير يؤثر على الانتشار العالمي للتكنولوجيات المتقدمة الخطيرة، والتي قد تصل بشكل كبير إلى العديد من الدول وكذلك "المنظمات الإرهابية".

إن التركيز على هذا الجانب من التهديد الإيراني قد يؤدي إلى المطالبة بتشديد العقوبات على إيران، والتي سَيَصْغُبُ فرضها ولو بشكل طفيف، على أنشطتها، وهذا مهم في الوقت الحالي مع قرب انتهاء الحظر المفروض عليها من قبل الأمم المتحدة.

في ضوء الاعتراف الدولي الناشئ بتهديد الطائرات بدون طيار الإيرانية بشكل خاص والطائرات بدون طيار بشكل عام كتهديد لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط فقط، فقد يكون لـ "إسرائيل" فرص للتعاون مع الدول الأخرى، و"الصناعات الإسرائيلية" سيكون لديها فرص جديدة لتصدير تطوراتها، على سبيل المثال (أحد التحديات التي لم يتم حلها بعد بالنسبة لـ "إسرائيل" والدول الغربية الأخرى هو الحاجة إلى إنشاء أنظمة وعقائد قتالية لحماية القوات البرية المناورة من الطائرات بدون طيار والطائرات والحوامات)، وهذه فرصة للتعاون مع الحلفاء، إلى جانب تسخير خطوات بناء القوة بشكل عام لدرجة التعاون. إن إظهار أو عرض التهديد الإيراني في أوكرانيا يؤكد أيضاً على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، وهو أمر ضروري ليس فقط لـ "إسرائيل"، نظراً للحاجة إلى التعاون الاستخباراتي، ويرجع ذلك إلى التحدي الكامن في الكشف الأولي عن الطائرات بدون طيار والحوامات، لتقييمات التعامل مع التهديد في الأوقات العادية وليس فقط في أوقات القتال.

ختاماً، إن القتال في أوكرانيا، الذي تُستخدم فيه الطائرات الإيرانية بدون طيار على نطاق واسع، يدلُّ على زيادة التهديد الحالي الذي يشهد العالم تغييراً في نطاقه وشدته، وكذلك في الطرق الممكنة لاستخدام هذه

التقنيات من قبل أطراف لا تحترم القانون الدولي، وتستخدم هذه الطائرات بشكل عشوائي وقاتل، وهذا ما يُمثل تحدياً حقيقياً لـ "إسرائيل" ودول أخرى، لكنه يحتوي أيضاً على فرص؛ على أي حال، هذا يتطلب فهماً عميقاً للتغيير وتكييف الاستعدادات ضده بسرعة وبشكل فعال، من أجل التحسين الضروري لاستعداد "إسرائيل" لأي صراع مستقبلي.

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن: تداعيات الأزمة الاقتصادية في مصر على النظام الإقليمي و"إسرائيل"

إن استقرار النظام المصري في غاية الأهمية بالنسبة لـ "إسرائيل" وللمنظومة الإقليمية برمتها، فقدرة "إسرائيل" المباشرة محدودة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تشجيع دول الخليج على المساعدة في استقرار الاقتصاد المصري من خلال الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية، ووضعها على جدول الأعمال – من خلال المحادثات مع الولايات المتحدة وأوروبا – فالحاجة إلى توفير دعم دولي لتحركات الإصلاح في مصر، يجب أن يأخذ في الاعتبار أهمية مشاركة الصين، والتي تريد تحقيق "رؤية مصر 2030".

مصاعب الاقتصاد المصري – لمحة سريعة

انعكست الصعوبات الأساسية التي واجهها الاقتصاد المصري في بداية عام 2023 بالانهيار السريع لسعر صرف الجنيه المصري، الذي وصل إلى أدنى مستوياته بقيمة 30 جنيهاً للدولار (مقارنة بـ 25 جنيهاً للدولار خلال شهر ديسمبر). ويرجع السبب الرئيسي للأزمة إلى نقص النقد الأجنبي، بسبب الزيادة الحادة في أسعار القمح والمنتجات الأساسية الأخرى التي تضررت إمداداتها نتيجة للحرب في أوكرانيا، ومن ناحية أخرى استمرار الأضرار التي لحقت بداخل الدولة في السنوات الأخيرة، خاصة القطاع السياحي، في ظل وباء كورونا، والحوادث الإرهابية، والتوجهات الأوسع في الاقتصاد العالمي. وأحد أهم المشاريع إثارة للإعجاب في عهد السيسي والتي عوضت جزءاً من هذه الصعوبات هو الإيرادات القياسية من رسوم العبور من قناة السويس.

يعزى انخفاض سعر صرف الجنيه أيضاً إلى سياسة النظام، والتي تنبع من الالتزامات التي تعهد بها في إطار الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي وتمت الموافقة عليها في ديسمبر 2022، والتي بموجبها ستكون مصر قادرة على الحصول في السنوات الثلاث المقبلة على قروض بنحو 3 مليارات دولار بموجب ترتيب Extended Fund Facility (EFF)، بمعدل عدة مئات من الملايين كل بضعة أشهر بشرط امتثال مصر لشروط الصندوق، الذي سيقوم بالرقابة مرتان في العام. وتشمل هذه الشروط حركة العملة، وسياسة نقدية تقييدية تهدف إلى كبح

التضخم، وتخفيضات الميزانية لتحسين نسبة الدين مقابل الناتج (التي تبلغ حاليًا حوالي 88 في المائة) وبناء محركات نمو يقودها القطاع الخاص. ومن بين الإجراءات الفورية والعلنية من قبل النظام، إعلان رئيس الوزراء مصطفى مدبولي (9 كانون الثاني) أنه بحلول نهاية عام الموازنة (حزيران)، ستفرض قيود صارمة على الإنفاق الحكومي بالعملة الأجنبية، بما في ذلك الرحلات إلى الخارج وشراء المعدات في معظم الوزارات الحكومية باستثناء وزارة الدفاع والخارجية والداخلية والصحة، وأي نشاط غير عادي يتطلب موافقة المستوى السياسي. بطبيعة الحال لن تنقذ هذه القيود مصر من ورطتها، لكن القصد منها أن تكون رسالة "إبداء جدية" تجاه الصندوق وتجاه الجمهور المصري.

في هذه المرحلة، لا توجد دلائل على أن إجراءات الحكومة -المصحوبة بلفتات تجاه الطبقات الأضعف، وخاصة توزيع المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز- تثير اضطرابات سياسية، ولكن إذا استمر التدهور الاقتصادي، فمن الصعب التنبؤ متى ستأتي نقطة التحول، فـ "إسرائيل" بطبيعة الحال، لها مصلحة إستراتيجية في منع التطورات التي قد تزعزع استقرار الدولة الأهم على حدودها.

الاتجاهات الإيجابية في الأفق

تتجسد مجموعة أخرى من الإجراءات المنبثقة عن مطالب صندوق النقد الدولي- الالتزام باستمرار بتعزيز السوق الحرة- ويتجسد ذلك في قرارات الحكومة المصرية بخصخصة الأصول المملوكة للدولة وتحديدًا المملوكة للجيش. ويوجد شعاع آخر من الضوء- إلى جانب آفاق انتعاش السياحة في حقبة ما بعد كورونا، وتلاشي خطر الإرهاب، حتى لو بدت تصريحات النظام بشأن القضاء عليه مفرطة في التفاؤل- في قطاع الطاقة، مع التركيز على سلسلة اكتشافات الغاز في المياه الاقتصادية المصرية.

إن الإعلان في (15 يناير 2023) عن اكتشاف الغاز في حقل النرجس قبالة السواحل المصرية، بالشراكة مع شركة ENI الإيطالية وشركة Chevron الأمريكية، ينضم إلى الإعلانات السابقة التي تفتح الباب أمام إمكانية تخفيف المضاعف عن الاقتصاد المصري، إذا تمت تسوية العلاقات في شرق البحر الأبيض المتوسط بالفعل بحيث يكون التعاون ممكنًا في التصدير، لكن بيع الغاز لن يؤتي ثماره في الاقتصاد المصري وميزان المدفوعات إلا في غضون عدد من السنوات.

بماذا يمكن أن تساعد "إسرائيل"؟

إن استقرار النظام في مصر هو "مصلحة إسرائيلية" من الدرجة الأولى؛ لأن بديل انهيار نظام لدولة يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة على حدودنا، واستيلاء "الإسلاميين" على سيناء بالكامل أو جزئياً وعلى مصر نفسها تشكل تهديداً خطيراً لأمن الدولة. علاوةً على ذلك، فإن "نظام السيسي" – على الرغم من "التصرفات الخاطئة" من وقت لآخر- يتخذ خطأً إيجابياً جوهرياً تجاه تحركات التطبيع في الدول العربية، ويشارك في "منتدى النقب" (إلى جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل" والإمارات والبحرين والمغرب) بناءً على طلب "إسرائيل"، كما يعمل النظام من خلال القنوات الاستخبارية أمام حماس في غزة، بما في ذلك في قضية الأسرى والمفقودين.

على الرغم من أنه أُجري مؤخراً إطار عمل تشاوري مع الأردن وقيادة السلطة الفلسطينية حول القضية الفلسطينية، وما زالت مواقف مصر تجاه "إسرائيل" في مؤسسات الأمم المتحدة معادية كما كانت، إلا أنه في جوانب أخرى من العلاقة بما في ذلك الحرب على الإرهاب، فإن العلاقات هي أكثر قرباً من أي وقت مضى. وبحسب ادعاء النظام، الذي لم يتم إثباته بعد، فقد تم قرار القضاء على تنظيم ولاية سيناء "التابع لتنظيم الدولة الإسلامية"، وبشكل كبير بفضل التعاون مع "إسرائيل".

نفوذ وتأثير "إسرائيل" في البعد الاقتصادي لمصر محدود للغاية

1. توريد الغاز من الحقول "الإسرائيلية"، ما يسمح لمصر بتصدير الغاز الطبيعي المسال من المنشآت القائمة (التي تم إغلاقها وعدم استخدامها لفترة طويلة) على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
2. ترتيبات QIZ المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تسمح بالصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بموجب شروط منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" طالما أن هناك نسبة معينة من العوائد "الإسرائيلية" في المنتج. علاوة على ذلك، يمكن لـ "إسرائيل" استخدام الأدوات الدبلوماسية المتاحة لها، سواء في إطار منتدى غاز الشرق المتوسط EMGF، وكذلك في "منتدى النقب" (الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية في مارس القادم بالمغرب).

ومن خلال القنوات الثنائية للترويج لإيجاد حلول لمشاكل مصر:

1. الترتيب بالتنسيق الوثيق مع اليونان، لمسألة ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، لا سيما إذا كان هناك بالفعل دليل على استعداد ليبيا للتفاوض على مسار خطوط المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعدم التمسك بمذكرة التفاهم التي وقعت مع تركيا في عام 2019.

2. تشجيع دول الخليج وعلى رأسها الإمارات (والمملكة العربية السعودية) على تحقيق الإمكانيات التي أشار إليها صندوق النقد الدولي واستثمار مبالغ كبيرة في الاقتصاد المصري، في إطار تحركات الخصخصة بعيدة المدى التي أمليت على السيسي كما ذكرنا، ويشمل ذلك أيضاً أصول الجيش.
3. العمل مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية لتقديم الدعم السياسي (والائتمان المالي) لخطوات إنقاذ النظام. وهناك طرق للتأكد من أن النظام المصري سيعترف بهذا النشاط "الإسرائيلي"، والذي على الرغم من أنه ينبع من اعتبارات استراتيجية وليس طوعياً، إلا أنه يساهم في إقامة علاقات متبادلة والتزام مصري بالسلام.

* * *

معهد القدس للاستراتيجية والأمن: يجب تغليب التحديات على الانقسام

بقلم افرام عنب ويعكوب عميدورور وعيران ليرمان

قدم معهد القدس للاستراتيجية والأمن، في السنوات الأخيرة مخططاً سياسياً "للحكومات الإسرائيلية"، بما في ذلك سلسلة من التوصيات، وأولها يعتبر شرطاً ضرورياً للتعامل مع التحديات الماثلة أمامنا، وهو الدعوة للحفاظ على أقصى قدر من التلاحم الوطني، والأحداث الأخيرة تزيد من حدة أهمية هذا الأمر.

تواجه "إسرائيل" نقاط قرار مصيرية وحاسمة، خاصة في مواجهة إيران، العدو الحازم الذي يسعى لامتلاك أسلحة نووية، ومواجهة حلفائه، الجاهزين للعمل، وهم منتشرون على طول الحدود. ليس هذا هو الوقت المناسب لتعميق الانقسامات في "المجتمع الإسرائيلي" ودفع الجماهير العريضة إلى النفور الخطير.

إن أسباب الحاجة إلى التماسك الاجتماعي معروفة لدى أصحاب القرار منذ سنوات، في المخطط السياسي "للحكومة الإسرائيلية" الـ 36 الذي نشرناه عام 2021، تضمن البيان الاعتراف بأن "التماسك الوطني شرط ضروري لحصانة إسرائيل في الاختبارات والأزمات الأمنية الصعبة التي تواجهها".

إلى ذلك، يجب أيضاً إضافة تحديات الحوكمة وفرض النظام في الداخل، والحاجة إلى الإبحار بشكل صحيح بسفينة "الاقتصاد الإسرائيلي" في الاقتصاد العالمي، وضرورة الحفاظ على الجسور مع يهود العالم. وقد انعكست الخلافات في "إسرائيل" خارجياً وأصبحت تؤثر على معادلات الردع ضد أعدائها المختلفين. فهناك أصوات ابتهاج في طهران وبلدان أخرى بالمنطقة، في الوقت نفسه، هناك انعكاسات للخلافات على علاقات "إسرائيل" بأصدقائها وشركائها في الأنظمة الإقليمية والعالمية. فالتصعيد الذي نشهده في الصراعات

الأيدولوجية والسياسية في الداخل، ومسألة التغييرات في النظام القضائي، وقضايا الدين وعلاقات الدولة، تضرب "إسرائيل" في وقت سيئ للغاية. والضرر الذي يلحق بالتماسك الوطني، حتى لو كان مدعوماً برغبة مشروعة لتصحيح أوجه القصور في النظام الحالي، يحمل في طياته إمكانية الإضرار بـ "أمن إسرائيل" ومصالحها السياسية، لكن شدة الأزمة الحالية كبيرة بشكل خاص. والخطر الذي نواجهه ينبع من مزيج من عدة عوامل، منها إبراز ما يفرق أكثر مما يوحد، واتجاه التآكل في مكانة "أجهزة الدولة"، والتي يجسد بُعد التماسك الوطني، إلى جانب خطورة التحديات الأمنية المباشرة والعاجلة التي على أبوأبنا، وعلى رأسها ضرورة منع إيران من امتلاك أسلحة نووية.

يجب أن تمتلك "إسرائيل" تهديد عسكري موثوق حتى تظهر أمام أعدائها على أنها موحدة وعازمة. وهذا ليس هو الانطباع الذي تخلقه في ظل الظروف الحالية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتسبب التصعيد في إلحاق الضرر بالعلاقة مع الإدارة الأمريكية، وإلحاق الضرر بالقدرة على التحدث معها، في مواجهة التحدي الإيراني وفي مواجهة التحديات المتوقعة على الساحة الفلسطينية، كما أن الإعراب عن القلق بشأن الوضع، وخاصة بين يهود أمريكا، لا يساعد في الوضع الحالي.

وفي ظل هذه الظروف، يتحتم على القيادة في "إسرائيل" التحالف والمعارضة على حد سواء، من خلال العمل على تهدئة المشاعر وتغيير ديناميات الخطاب العام، وإنشاء أطر فعالة للحوار الحقيقي، وليسعوا جاهدين لخلق قاعدة واسعة من التوافق قدر الإمكان، وفي هذا الاتجاه تقدم مبادرة رئيس الكيان "يتسحاق هرتسوغ" إطاراً ممكناً ومخططاً للمناقشات حول الأسئلة الأساسية. وفي مواجهة المواقف الأيدولوجية والمصالح القطاعية، يجب توجيه رسالة لا لبس فيها فيما يتعلق بخطورة الساعة التي نحن فيها، وبالتالي الحاجة أيضاً إلى خفض مستوى اللهب لدى الجمهور. هناك نقاط زمنية، مثل وقت الانتظار قبل حرب 1967، حيث يجب أن تتغلب فيها التحديات الوطنية المشتركة على ما يفرق بيننا.

* * *

القناة 12: سموتريتش "لكبار المسؤولين الأمنيين.. "لا تنسوا أنني وزير المالية"

خلف كواليس تمرير الميزانية، تحدث وزير مالية العدو والوزير في وزارة الجيش "بتسلئيل سموتريتش"، مع كبار المسؤولين في جيش العدو والمنظومة الأمنية وأرسل لهم رسالة تهديد. ومن بين الأشياء التي قالها "سموتريتش" لكبار المسؤولين: "أريد أن أقدم لكم ما تحتاجون إليه، لكن لا تنسوا أنني وزير المالية وأريد شيئاً أيضاً."

تأتي كلمات "سموتريتش" على خلفية معركة غريزية ضيقة للغاية حول ميزانية الجيش، في النهاية ستكون هناك زيادة كبيرة جداً للوزارة، لكن "سموتريتش"، الذي يشغل منصب وزير المالية والوزير في وزارة الجيش، أصر على أنه يريد الحصول على الوعود الواردة في اتفاقيات الائتلاف، وتولي الصلاحيات المدنية في الإدارة المدنية في الضفة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالجيش ووزير الجيش "يوآف غالانت"، فإن منح هذه الصلاحيات كلها لـ "سموتريتش"، بالإضافة إلى إدخال عناصر سياسية في هرم القيادة العسكرية هو عمل غير مسؤول حقاً، وإشكالي للغاية، سيخرج "إسرائيل" أمام العالم. ففي الشهر والنصف الماضي خلال مفاوضات الميزانية، دُهِش الضباط وكبار المسؤولين في وزارة الجيش من أسلوب وزير المالية "سموتريتش" الذي قال لهم بوضوح شديد "تذكروا من أنا!" وقال "سموتريتش" في جلسة حضرها أعضاء بارزون في المنظومة الأمنية والسياسية للعدو: "أيها الرفاق، لا مشكلة لدي في أنكم تأتون إلي مع طلبات ميزانية إضافية، وخطط متعددة السنوات، وطلبات أسلحة، ليس لدي مشكلة في إعطائكم ما تحتاجونه، لكن لا تنسوا أنني وزير المالية وأريد شيئاً أيضاً." وقال المسؤولون بوضوح إن "سموتريتش" كان يعلم أن الأمر يتعلق بـ "أمن الدولة"، ومع ذلك أصر على استلام الصلاحيات، الأربعاء الماضي، طالب "سموتريتش"، بأن يكون قادراً على تعيين ضباط في التسلسل القيادي في الإدارة المدنية، لكن وزير الجيش "غالانت" أوضح كتابياً وشفهياً أن هذا لن يحدث. وقال "غالانت" إن ذلك "يضر بأمن الدولة" فيما تراجع "سموتريتش" عن الطلب، لكن المحصلة أن "سموتريتش" حصل على صلاحيات لم تكن لديه من قبل، يشكل موطن قدم كبيرة جداً في جميع القضايا المدنية، وفي الواقع هو أنشأ لأول مرة "وزارة شؤون الاستيطان" داخل وزارة الجيش.

أراد "سموتريتش" 100 في المئة، وحصل على 20 في المئة، وهذه الـ 20 في المئة تعتبر إشكالية. على سبيل المثال، في حالة المستشارين القانونيين، عندما كان فلسطيني يريد التقدم للمحكمة العليا، فإن الجيش هذا هو من يكتب وجهة نظره، الآن الشخص الذي سيفعل ذلك هو جيش المستشارين القانونيين التابع لـ "سموتريتش". وبحسب كبار المسؤولين المطلعين على الموضوع، فإن الصلاحيات ستجلب الكثير من المشاكل، هذا حدث صعب سيضر بأمن الكيان، وسيخلق طلب "سموتريتش" توتراً هائلاً بين وزير الجيش، "غالانت" ورئيس الوزراء "نتنياهو" ووزير المالية، الذين سيتجادلون مع بعضهم بعضاً، وقد يواجه كيان العدو انعكاسات ذلك في الساحات الدولية، حيث يعد هذا تغييراً جوهرياً في النظام بالضفة الغربية.

* * *

نيوز 1 العبري: لقاء دولي في العقبة لمنع العنف في رمضان

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث

تشرع الولايات المتحدة في عقد اجتماع إقليمي في العقبة للتوصل إلى اتفاق حول سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى الهدوء خلال شهر رمضان، وقد وافقت السلطة الفلسطينية على الخطة الأمنية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب، لكن في إسرائيل هناك شكوك كبيرة حول فرص نجاح لقاء العقبة.

أدى التخوف الأمريكي والإقليمي من أعمال عنف خطيرة خلال شهر رمضان إلى مبادرة لعقد اجتماع بمشاركة الأطراف المعنية لبحث سبل منعها. ووافق الأردن على استضافة الاجتماع في مدينة العقبة بمشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة الفلسطينية ومصر والأردن وإسرائيل. صرح مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قرر أن يحضر كبار ممثلي السلطة الفلسطينية الاجتماع على الرغم من عملية جيش الاحتلال الإسرائيلي في مدينة نابلس والتي قتل فيها 11 فلسطينياً، بعضهم مسلحون.

وسيشمل الاجتماع في العقبة عدة قضايا أهمها توقيع التفاهات التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن وقف التوسع الاستيطاني لبضعة أشهر مقابل تأجيل مناقشة في مجلس الأمن الدولي حول توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهو نقاش كان من الممكن أن يسفر عن قرار يدين إسرائيل، وسيضم الوفد الفلسطيني إلى اجتماع العقبة حسين الشيخ، أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ماجد فرج. على الجانب الإسرائيلي، سيشترك تساحي هنغبي، مستشار الأمن القومي ورئيس الشاباك رونين بار.

يؤكد كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وافق على قبول الخطة الأمنية الأمريكية التي وضعها الجنرال مايك بنزل في شمال الضفة الغربية، عودة السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية في نابلس وجنين، وتجديد التنسيق الأمني مع إسرائيل. فمنذ بداية العام وحتى الآن، قُتل 63 فلسطينياً في الضفة الغربية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، إن مشاركة السلطة الفلسطينية في اجتماع العقبة تثير غضباً كبيراً في أوساط الفصائل الفلسطينية التي تعارض الاجتماع وتطالب بالانتقام في إسرائيل، كما ترفض بشدة التفاهات الإسرائيلية الفلسطينية لتأجيل المناقشة في مجلس الأمن بشأن توسيع المستوطنات.

ويقول مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية إن محمود عباس وافق على مشاركة ممثلين عن السلطة الفلسطينية في اجتماع العقبة من أجل تعزيز حكم السلطة اقتصادياً ومن وجهة نظر أمنية يخشى انهيار حكمه واتساع رقعة سيطرة الجماعات المسلحة من شمال الضفة الغربية إلى باقي أنحاء الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف محمود عباس من خلال المشاركة الفلسطينية في الاجتماع إلى إنهاء نشاط قوات جيش الاحتلال في المناطق (أ) بالضفة الغربية.

صرح مسؤول فلسطيني رفيع المستوى أن الفلسطينيين سي طرحون المطالب التالية في اجتماع العقبة: .تجنيد عشرة آلاف عنصر أمني جديد لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

.تدريب خمسة آلاف عنصر أمني موجود.

. جلب الأسلحة والمعدات لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

.إنشاء قيادة عسكرية إسرائيلية - أمريكية - فلسطينية مشتركة لمنع قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي من تنفيذ عمليات اعتقال دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية.

. حرب مشتركة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة على التحريض على الشبكات الاجتماعية القادمة من قطاع غزة وخارجه.

.وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية.

.استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

تريد الولايات المتحدة موافقة السلطة الفلسطينية الواضحة على الخطة الأمنية للجنرال مايك فنزل، وستحاول حركة حماس والجهاد الإسلامي بذل قصارى جهدهما لنسف الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها في اجتماع العقبة، وإسرائيل تلعب اللعبة لكن شخصيات سياسية بارزة في القدس تظهر شكوك كبيرة حول فرص نجاحها .

* * *

القناة 12 العبرية: هذا ليس تغييراً رمزياً، ولكنه خطوة أخرى على طريق محو الخط الأخضر

بقلم ميخائيل ميلشتاين

الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن نشاط وحدة منسق أعمال الحكومة في المناطق الفلسطينية، بما في ذلك الإدارة المدنية في الضفة الغربية، ليس تغييراً تنظيمياً بيروقراطياً، وإنما خطوة تتيح فعلياً تحقيق رؤيا حزب الصهيونية الدينية فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، وهو في جوهره بداية تدريجية لفرض السيادة

الإسرائيلية على الضفة الغربية (في المرحلة الأولى على المنطقة ج)، وذلك من خلال المساواة بين ظروف وأوضاع المستوطنات اليهودية في هذه المنطقة وبين سائر المستوطنات الموجودة داخل إسرائيل ضمن حدود 1967.

في خلفية ذلك، يجري العمل على تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة وإبقاء الغموض حيال وجود السلطة الفلسطينية في المستقبل.

يجب التشديد على أن سموتريتش أيد في الأعوام الأخيرة إلغاء الإدارة المدنية عموماً (حتى أنه طرح قانوناً يتعلق بالموضوع)، وذلك ضمن منطوق إزالة الخط الأخضر والدفع قدماً إلى مزج إداري وقانوني، وفي البنى التحتية، بين المستوطنات وسائر أراضي إسرائيل.

ما يجري هو تغيير دراماتيكي فيما يتعلق بعمل منسق أنشطة الحكومة في المناطق الفلسطينية وهو هيئة غامضة المحتوى، تعتمد على العسكريين وخاضعة لوزير الأمن، لكنها تعالج قضايا مدنية ويكشف هذا الوضع عدم رغبة مزمنة في حسم الموضوع الفلسطيني منذ سنة 1967 وحتى اليوم.

صحيح أن سموتريتش لن يكون مخولاً بتعيين منسق الأنشطة ورئيس الإدارة المدنية (الأمر الذي بقي ضمن صلاحيات وزير الأمن)، لكنه نجح في تعيين نائب جديد من طرفه في رئاسة الإدارة المدنية (شخص مدني) سيكون مسؤولاً عن عمل ضباط القيادة الذين يعملون من قبل وزارات الحكومة في المناطق الفلسطينية وعن نشاطات البناء والتطوير وإنفاذ القانون في الضفة الغربية.

جرى الدفع قدماً بالاتفاق في وقت حساس، وبصورة خاصة مع غليان أمني في المنظومة الفلسطينية، بينما تواجه إسرائيل انتقادات حادة بسبب خطواتها في المناطق المحتلة، وفي طليعتها تشريع 9 بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة. ويقول إن كل من يسعى للتوصل إلى تهدئة قبل شهر رمضان، الذي سيبدأ في 22 آذار/مارس، يجب أن يفهم أن هذه الخطوة السياسية تكشف سعيًا لتغيير الواقع في الضفة الغربية، من المتوقع أن يكون له تأثير عكسي ويؤدي إلى زيادة التوتر الأمني، ويعمق القطيعة بين إسرائيل والفلسطينيين، ويُضعف السلطة الفلسطينية، ويُدهور العلاقة بالمجتمع الدولي.

أجندتان متناقضتان

علاوة على ذلك، يؤكد الاتفاق أن حكومة الاحتلال الحالية لديها أجندتان تتنافسان مع بعضهما البعض ومتناقضتان إزاء الموضوع الفلسطيني: من جهة، هناك أجندة الأقلية (سموتريتش وبن غفير) الغرض منها خلق واقع جديد من دون إعلان؛ ومن جهة ثانية، هناك سياسة مترددة وغامضة للأكثرية (الليكود) التي

تسعى فعلاً للمحافظة على ما هو قائم، بما فيه المحافظة على وجود السلطة الفلسطينية، لكنها أيضاً تخاف من زعزعة الاستقرار الحكومي.

من المتوقع أن يؤدي التسريع الكبير في البناء في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة إلى إثارة ردود فعل خارجية حادة، ويعرض إسرائيل لضغوط كبيرة، ونتيجة ذلك، من المعقول أن تولد أيضاً توترات داخل الحكومة بين الجهات الأمنية وبين عدد من قادة "الخط الانقلابي" في موضوع المناطق الفلسطينية.

ترسيخ واقع الدولة الواحدة

الاتفاق الجديد يديم معضلات صعبة برزت بعد التوصل إلى الاتفاقات الائتلافية، وتحولت إلى حجر خلاف أساسي بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية، وفي طبيعتها مسألة الجهة التي يخضع لها منسق أنشطة الحكومة في المناطق الفلسطينية وما يعرف بالإدارة المدنية.

في الاحتكاكات التي برزت حتى اليوم، في إخلاء بؤرة أور حاييم وكيرم في بنيامين، وزير الأمن هو الذي فرض سياسته، الأمر الذي أثار استياءً كبيراً من جانب سموتريتش وبن غفير ومن المعقول أن تعود المواجهة بشأن الصلاحيات قريباً، وأن تُحدث أصداء أقوى من السابق داخل الحكومة، وفي الحديث بين المستويين السياسي والأمني.

والأهم من هذا كله من المنتظر أن يكون للاتفاق الذي وُقّع تأثير عميق في مجموعة البدائل الاستراتيجية المطروحة على إسرائيل بشأن الموضوع الفلسطيني. وفي هذا المضمار يقول محذرا من جديد إن التوسيع السريع للمستوطنات وتطوير البنى التحتية المدنية في الضفة الغربية، معناه الفعلي ترسيخ واقع الدولة الواحدة وتقليص احتمالات الفصل المادي بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي. والمقصود خياران وحيدان متاحان اليوم لإسرائيل في الموضوع الفلسطيني، بينما رؤيا الدولتين، انطلاقاً من روحية أوسلو وأيضاً أفكار مؤقتة، مثل تقليص النزاع، أو إقامة كونفدرالية من دون حدود، لم تعد ممكنة التحقيق.

إسرائيل تقف اليوم أمام خيار بين بديل الانفصال المعقد وكثير التحديات (حتى لو جرى بصورة أحادية الجانب)، وبين خيار أكثر خطراً وتهديداً، هو خيار الدولة الواحدة، سيناريو ازدادت معقوليته بعد توقيع الاتفاق الأخير. أغلبية الجمهور الإسرائيلي تسير نحو الدولة الواحدة، من دون أن تعرف، ورغم إرادتها، لذلك، يجب طرح الموضوع على النقاش الجماعي بصورة عميقة، على غرار النقاش الدائر بشأن موضوع الإصلاحات القضائية.

* * *

بقلم ايهود يعاري

نتحدث بلا توقف كالعادة عن اختراق للسعودية، لكن التطبيع ليس قاب قوسين أو أدنى. سيأتي ولكن أبطأ مما نأمل. إنهم ينتظرون، على سبيل المثال، أن تتصرف مصر بشكل إيجابي بشأن الاتفاقية (أيضاً مع إسرائيل) لوضع كاميرا فعالة (بدلاً من الاثنين اللذين تم التخطيط لهما) أمام المضيق المؤدي إلى خليج إيلات، لذلك، بعد ذلك، ستحصل السعودية على السيادة على جزيرتي تيران وصنفيير، وسيتوقف جنود القوة المتعددة الجنسيات في سيناء عن زيارتهم هناك. عندما يحدث هذا، ويحتفل السعوديون، كما يفعلون، بالكثير من المراسم، ستصبح بلادهم شريكاً ثالثاً صامتاً للبروتوكول العسكري لمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. هذا، حيث أنهم التزموا خطياً بالامثال للبنود التي تضمن حرية الملاحة. قيل لي من القاهرة أن "الأمر انتهى"، لكن الأمر لم يتحقق بعد.

ما يحدث بوتيرة سريعة هو فك ارتباط السعودية بـ«الأخوات» العربيات. لم يعد محمد بن سلمان يريد الاستمرار في استخدامه كجهاز صراف آلي لكل من حوله. واختتم حديثه بالقول "التركيز على التنمية المحلية وفق رؤية 2030". وبالمناسبة، هذه الرؤية تتقدم، متخلفة عن الخطط، وفي الأيام الأخيرة أضاف مخصصات كبيرة للاستثمارات في مناطق الحدود الشمالية (بما في ذلك في المديرية القريبة منا)، في منطقة عسير الجبلية بالقرب من اليمن، وكذلك لتشييد "ساحة" كبيرة بالعاصمة الرياض. في الوقت نفسه، يعمل على نسج شبكة تعاون عن بعد - مع الصين وباكستان (التي قد تساعد لاحقاً في القضية النووية)، ومع روسيا، إلخ. يتخلى السعوديون عن الفضاء العربي أمام الطموح الديناميكي للإمارات، ولرغبة قطر في أن تكون لاعباً لديه ما تقوله، وبالطبع تركيا التي سئمت منهم موت خاشقجي في اسطنبول، وحتى إلى دولة قطر. العدو الإيراني الذي يتجادلون معه بالتناوب.

فيما يلي بعض الأمثلة القوية:

- يتفاوض السعوديون مع الحوثيين في اليمن، الذين كانوا يشنون حرباً فاشلة ضدهم منذ حوالي عقد من الزمان. من المحتمل أن يتم التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت في الشهر المقبل وأن تنتهي هذه الحرب الرهيبة. محمد بن سلمان مستعد في الواقع لقبول الهزيمة.
- السعوديون قريبون جداً من الاعتراف بالأسد، بعد أكثر من عقد من إنفاق مبالغ ضخمة على قوى المعارضة القاحلة. هذا أيضاً اعتراف بالتميز.

- بالنسبة لمصر، التي يدعمونها بالودائع والمنح والقروض، فإنهم يشيرون إلى انتهاء أيام الوفرة. الصحافة المصرية تصرخ، لكن الرئيس السيسي يحاول طمأنة أنه، مع ذلك، فإن جزءاً من تدفق الأموال سيستمر في التدفق إلى خزائنه الفارغة. بالمناسبة، الأردن المسكين لم يُمنح منذ سنوات.
- في العراق، كان الأمريكيون يأملون أن ينجح السعوديون وإيران في أن يكونوا ثقلاً موازناً للرعاية الإيرانية لأجزاء من الخريطة السياسية الشيعية. لكن حتى هنا، ساحة المعركة الحاسمة في المنطقة، يقفز السعوديون البندقية، مترددون، حذرون من التشابك.
- سحب السعوديون أيديهم من لبنان المفلس وتوقفوا عن دعم القيادة السننية (عائلة الحريري على سبيل المثال) كما فعلوا لسنوات عديدة.
- وغني عن القول إنهم يتعدون عن الاضطرابات الفلسطينية – أبو مازن يعتبر منبوذاً بينهم ولا يحظى بالدعم.
- هذا الاتجاه من الاغتراب واضح أيضاً في ليبيا، حيث تخلى السعوديون عن دورهم. في السودان وإثيوبيا، تولى الإماراتيون زمام الأمور، ونفس الشيء ينطبق على الصومال.

قد يساعد الاتجاه الذي تتحرك فيه المملكة العربية السعودية في التطبيع

باختصار: هذه المملكة العربية السعودية تخلت عن حلم قيادة أو تغيير أو تقييد العرب خارج حدودها. تزرع الآن قصة جديدة خالية من أي دافع ديني، عن صعودها ونبذ الوهابية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

السعودية التي تعلمت التعرف على حدودها ونقاط ضعفها.

نقول: بلد أكثر رصانة وواقعية وانفتاحاً مما كان عليه في الماضي القريب. هذا من شأنه أن يسهل عليها التغلب على موانعها فيما يتعلق بإسرائيل في المستقبل.

* * *

يديعوت: الحرب الأهلية باتت هنا

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية

في بداية أسبوع آخر من كفاح محمل بالمصير على صورة إسرائيل، فإنه لا يبدو في الأفق أي حسم أو حل وسط. فالقصة هنا لم تعد منذ زمن بعيد هذا البند أو ذاك في منظومة العلاقات بين الحكم وجهاز القضاء.

فهذه يمكن صياغتها بسهولة نسبية إذا ما جلس الطرفان للحوار، لكن هذا ليس حقا ما يحصل هنا. إن الفظاظة العنيفة ليريف لفين، سمحا روتمن، وشركائهما، بإدارة وكيل الفوضى الذي يجلس في مقر رئيس الوزراء، رفعت الغطاء عن صندوق المفاسد الذي يتمترس فيه منذ عشرات السنين شياطين المجتمع الإسرائيلي. لكنهم لم يخلقوهم، ولم يخلقوا حقيقة أن القبائل الإسرائيلية تأتي إلى هذا الصراع كما تقول النكتة العنصرية القديمة عن رجلين ليس مهما من أي طائفة؛ يأتيان لا لأجل لعب النرد بل مباشرة لأجل الخصام. الخصام هو الغاية.

تجمع هذا هنا منذ سنوات طويلة. هذا هو الشيطان الطائفي، والحريديم ضد العلمانيين واليهود ضد العرب، "يجب تغيير الشعب"، و"اليسار نسي ماذا يعني أن يكون المرء يهوديا". هذا هو تعطل الساحة السياسية كمنصة متفق عليها تتحقق فيها مواضيع جوهرية لأجل الإحسان لحياتنا، وتحولها إلى سيرك يتفجر فيها العنصر المختلف لوجودنا الجماعي الواحد على الآخر بنجاح وأفواه خراف. هذه هي اللغة الإسرائيلية، التي أصبح السعي إلى التوافق فيها ضعيفاً، وكل جدال يجب أن ينتهي بالحسم في صالحه وبالأساس في هزيمتك. انه جهاز التعليم والوعي الذي يبنى منذ عشرات السنين أناسا كل ما يتعلمونه هو أنهم يكرهوننا وأننا محقون، و فقط العنيف وعديم الثبات يسود، وعليه فيجب علينا أن نكون أفضاظا وغلطي القلب، وأن نرى في الأخلاق ضعفا حقيرا وفي الآخر خطرا مهددا. وهذا، بالطبع الفيل ابن الـ 55 سنة من الاحتلال الذي يُحظر الحديث عنه. هذا "يسار" و"يمين" رغم أنه لا توجد ديمقراطية ولا يوجد امن ولا يوجد جهاز قضاء إذا كنا في ثلثي أيام دولة إسرائيل نتحكم بالقوة بشعب آخر.

قبل خمسة عقود ربما من "بلاد رائعة" تحدث يشعيا هو ليفوفيتش عن حرب أهلية ك"إحدى اللحظات المنشودة" في تاريخ الأمم، وواصل، "لا أفهم لماذا حرب زائدة فقط مع أبناء شعوب مختلفة وليس بين أبناء الشعب ذاته إذا كان يوجد بينهم تضارب جوهرى أحدهم يرى في قيمة معينة أمرا من أجله يجب التضحية بالحياة أو أخذ الحياة، وعندها يكون ملزما بأن يقاتل ضد شخص آخر يرفض هذا الأمر".
وها هو على الأبواب. هذا لن يرتدي شكل أناس يطلقون النار الواحد على الآخر، لكنه بات هنا. فالكثير من الإسرائيليين يستعدون له منذ سنين: يجمعون جوازات السفر الأجنبية بذرائع الراحة، ويطورون كراهية تجاه الآخر ومشاعر ضحية ذاتية تبرر كل شيء. والآن يأتي نتنياهو، لفين وروتمن ليرفعوا الغطاء ويحصل هذا: المال يضح إلى الخارج، الرموز الإسرائيلية – مثل الاحتياط، التي تعتبر منذ زمن بعيد كتطوع للدفاع عن الدولة التي حقا لا تستحق – تلقى جانبا، والمجاري تتدفق في الشبكات الاجتماعية.
في نوع من العاصفة كاملة الأوصاف ترتبط بالعاصفة من الداخل تهديدات أمنية، هي أيضا نتيجة سياسة

عنى، نزعة قوة وتبرير ذاتي لكل حكومات إسرائيل. ولكن بخلاف الماضي لا تتسبب للجمهور الإسرائيلي بأن يحرص الصفوف ويهجر الخلاف الداخلي بل يزيدون نارها. وهي سبب وجيه إضافي آخر للرحيل من هنا، جسدياً أو اقتصادياً أو عاطفياً، وليبقى هنا الآخرون ليتصدوا للثمار الفجة التي أبتناها هنا. الساحة السياسية مثلما هي ليست ذات صلة في مثل هذه الأزمنة. في أحد جانبيها الحكومة الحالية، وهي جمع من سكرى القوة المتهمكين وعديبي الشخصية بقيادة شخص يعزف على ناي التحريض بينما تحترق مملكته، وفي جانبها الآخر معارضة ضعيفة تحاول كيفما اتفق امتطاء ظهر نمر الاحتجاج والسير في الخط مع المشاعر الأكثر تطرفاً لديها. إن محاولة الرئيس الوصول إلى حوار تحقر على الملأ، إذ لا أحد يريد حقاً. يريدون القتال، الحسم، الإبادة والضياع.

إذاً ما العمل، على شفا الهوة؟ إذا كنا نحن نحب الحياة في إسرائيل، ونحاول إغلاق الغطاء من خلال طلب لا لبس فيه وشرعي للحوار، في ظل الامتناع عن التصويتات في الكنيست في أثنائها. إذا كان اتفاق في موضوع هو سبب الحرب فلعل المصيبة الفورية تمنع وتبدأ مسيرة حساب للنفس. صحيح، الحكومة ورئيسها يمسكان بأساس القوة لعمل ذلك، ولكن يجب الاعتراف بانهما هما أيضاً لا يمكن هزيمتهما إلا بثمن فظيع لكل الأطراف.

من يبدو هذا في نظره سداجة انهزامية، فليتذكر البديل. أمم أكبر وأقوى منا، على حد قول ليفوفيتش، حسمت في مواضيع وجودية عن طريق حرب أهلية وخرجت منها قوية. أما نحن فمن المشكوك فيه أن ننجح فيها.

* * *

محللون إسرائيليون: الضفة ستشتعل بفقدان السيطرة على المستوطنين في حوارة

ترجمة: موقع عرب 48

هجوم المستوطنين الهمجي في حوارة، أمس، يدل على أن نتنياهو يفقد السيطرة على الوضع، ورغم أن هجوم المستوطنين

متوقع إلا أن القوات الإسرائيلية لم تحاول منعهم، "فلديهم حصانة من القانون، ورهبة الدولة لا تسري عليهم" فقد حمل محللون في الصحف الإسرائيلية الصادرة اليوم، الإثنين، حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة والجيش الإسرائيلي المسؤولية عن العدوان الهمجي والوحشي الذي شنته المستوطنون في بلدة حوارة

في قلب الضفة الغربية، أمس، بزعم الرد على مقتل مستوطنين في البلدة في عملية إطلاق نار، علما أن حوارة تعرضت في السنوات الأخيرة لعشرات الاعتداءات الإرهابية التي نفذها مستوطنون.

وأشار المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، إلى أن اعتداءات كالتى نفذها المستوطنون في حوارة وأماكن أخرى في الضفة الغربية كانت توصف بأنها "تدفيع ثمن"، لكن "الثمن هذه المرة مضاعف أضعافا وحجمه غير مسبوق". فقد استشهد فلسطيني بنيران أطلقها مستوطنون. وانفلت مئات المستوطنين في البلدة الفلسطينية وأحرقوا مئات البيوت والسيارات وألحقوا أضرارا بالغة فيها. ووصف برنياع اعتداءات المستوطنين أمس، بأنها "ليلة البلور في حوارة"، في إشارة إلى هجوم النازيين على اليهود عشية الحرب العالمية الثانية. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي سيعتقل أو يقتل منفذي عملية إطلاق النار، لكن المستوطنين الذين "غزوا القرى يعلمون أن أيدي قوات الأمن مكبلت. وفي أفضل الأحوال سيعتقلون ليلية أو اثنتين. فلدتهم حصانة من القانون، ورهبة الدولة لا تسري عليهم"، وأن هذا الوضع يتفاقم خلال ولاية الحكومة الحالية، بوجود الوزيرين الكبيرين فيها، بتسليل سموتريتش وإيتمار بن غفير. وأضاف برنياع أن "سموتريتش وابن غفير يتابعان المعتدين في حوارة ويتذكran أنفسهما. فعندما كانا في سنهم تصرفوا مثلهم. هل نضجا؟ ربما، لكن ليس كفاية". ورأى أن "على الحكومة أن تقرر من هي، هل تتصرف في المناطق (المحتلة) كصاحبة السيادة، وهل ستفرض القانون والنظام على العرب واليهود على حد سواء، أم أنها تشكل ورقة تين لشبيبة التلال الذين يتصرفون في المناطق كأنها ملكهم".

ولفت المحلل العسكري في صحيفة "يسرائيل هيوم"، يوآف ليمور، إلى أن "عملية إطلاق النار جرت من دون إنذار مسبق، ولذلك لم يكن بإمكان الجيش الإسرائيلي والشاباك الاستعداد لمواجهةها، بينما انتقام اليهود كان متوقعا بشكل واضح جدا. والسؤال هو لماذا لم يعزز الجيش الإسرائيلي والشرطة قواتهما في حوارة كي يفرقا بين الجانبين ويقلصان حجم العنف". وأضاف ليمور أنه "إذا لم تسع القيادات في الجانبين (الإسرائيلي والفلسطيني) إلى تهدئة الأجواء، فقد يتضح أنه في حوارة انطلقت شرارة ستشعل حريقا كبيرا في الضفة وربما خارجها أيضا. ورغم أن نتيها هو دعا إلى تهدئة الخواطر أمس، لكن المطلوب هو مقولة واضحة من جانب القيادة السياسية والدينية للمستوطنين".

وأشار المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن الأحداث في حوارة أمس "شكلت مرة أخرى مثالا على عدم سيطرة نتيها هو على واقعي السياسة الداخلية والسياسة الخارجية". وسبق أحداث حوارة، أمس، المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في نابلس، الأسبوع الماضي، وارتقى فيها 11 شهيدا. وبحسب

هرئيل، فقد تجمعت إنذارات لدى الاحتلال بأن الفلسطينيين سينتقمون على هذه المجزرة. وأضاف هرئيل أن مجموعة "عرين الأسود"، التي اعتقد جهاز الأمن الإسرائيلي أنه نجح بالتغلب على هذه المجموعة قبل أربعة أشهر، ما زالت حية ترزق. وبدلاً من الناشطين الذين قُتلوا واعتقلوا جاء ناشطون جدد، الذين تلقوا إحياء من الروح المحلية. وتوجد اليوم مكانة حقيقية لهم في نابلس وحتى أنهم يتطلعون لطرح خط سياسي. فقد برز بيان عرين الأسود بين البيانات المنددة بإرسال السلطة الفلسطينية ممثلين عنها إلى قمة العقبة."

* * *

استطلاعات

تايمز أوف إسرائيل: استطلاع: التحالف يتراجع 9 مقاعد ويخسر الأغلبية وسط اضطرابات الإصلاح القضائي

وجد الاستطلاع أن حزب "يش عتيد" كان سيصبح أكبر حزب في الكنيست إذا تم إجراء انتخابات أخرى، مما يشير إلى استياء واسع النطاق من أجندة الحكومة، ولكن لن يتم إجراء تصويت جديد في المستقبل القريب

وجد استطلاع للرأي نُشر يوم الجمعة إن ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيفقد تسعة مقاعد ويفقد أغلبيته في الكنيست إذا تمت الدعوة لانتخابات جديدة، بينما تستمر استطلاعات الرأي في الإشارة إلى أن جهود الحكومة لإصلاح النظام القضائي تؤدي إلى خسارة دعم قطاعات مختلفة من الجماهير.

وجد استطلاع موقع صحيفة "معاريف" الإخباري أن الائتلاف سينخفض من 64 مقاعده الحالية إلى 55، بينما سترتفع المعارضة من 56 إلى 64 مقعداً، إذا أُجريت انتخابات جديدة. ولا يعني ارتفاع الدعم لأحزاب المعارضة أن الكتلة الحالية ستكون قادرة على تشكيل ائتلاف أغلبية إذا أُجريت الانتخابات، بسبب الخلافات بين الأحزاب المختلفة. ولا توجد توقعات بإجراء انتخابات جديدة، نظراً لفوز كتلة نتنياهو المكونة من أحزاب اليمين واليمين المتطرف والأحزاب اليهودية المتشددة بفوز حاسم 64-56 على الأحزاب المعارضة في انتخابات 1 نوفمبر 2022.

وفي حالة إجراء إسرائيل لانتخابات جديدة، أشار الاستطلاع إلى أن حزب رئيس الوزراء السابق يائير لبيد سيصبح أكبر حزب في الكنيست بحصوله على 27 مقعداً، متجاوزاً حزب الليكود بزعامة نتنياهو، الذي سينخفض من 31 إلى 26 مقعداً. والمستفيد الأكبر من سقوط الائتلاف سيكون حزب "الوحدة الوطنية" الذي يتزعمه بيني غانتس، والذي سيصعد من 12 إلى 19 مقعداً، ليصبح ثالث أكبر حزب في الكنيست.

وسينخفض حزب "يسرائيل بيتنو" العلماني اليميني المعارض من ستة إلى خمسة مقاعد، وسيصعد حزب العمل ذي الميول اليسارية من أربعة إلى خمسة مقاعد، وسيبقى تحالف "الجهة-العربية للتغيير" ذو الأغلبية العربية مع خمسة مقاعد. وستفشل فصيل "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي، الذي لديه حالياً خمسة مقاعد، في تجاوز العتبة الانتخابية البالغة 3.25 في المائة الضرورية لدخول الكنيست، بينما سيفوز حزب "ميرتس" اليساري بأربعة مقاعد بعد فشله تجاوز العتبة الانتخابية في الانتخابات الأخيرة.

وبالنسبة لأحزاب الائتلاف، سينخفض تحالف "الصهيونية الدينية" للفصائل اليمينية المتطرفة من 14 إلى 12 مقعداً، مع ذهاب سبعة منهم إلى حزب "عوتسما يهوديت" المتطرف، وخمسة لقائمة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. وسيفقد حزب "شاس" اليهودي المتشدد مقعداً واحداً لينخفض إلى عشرة مقاعد، ويبقى نظيره الأشكنازي الحريدي "يهדות هتורה" مع سبعة مقاعد.

وقد سلطت الردود على أسئلة الاستطلاع الضوء أيضاً على مدى استقطاب الجمهور حول الإصلاح القضائي المثير للجدل الذي تقدمه الحكومة. وقال 43 في المائة إن التحالف يجب أن يتوقف عن دفع التشريع لإضعاف محكمة العدل العليا كشرط للمفاوضات للتوصل إلى حل وسط. وأجاب 42 في المائة أن مثل هذه المحادثات يمكن أن تتم حتى مع تقدم جهود التحالف التشريعية. وقال 67 في المائة من المشاركين في استطلاع "معاريف" إنهم يتوقعون تفاقم الانقسام الاجتماعي في البلاد نتيجة جهود الحكومة، وقال 24 في المائة أن الانقسامات ستنخفض و9 في المائة غير متأكدين.

وتم إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت بناءً على عينة تمثيلية من الإسرائيليين اليهود والعرب، مع هامش خطأ بنسبة 4.3 في المائة.

وأظهر استطلاع منفصل نشرته القناة 12 يوم الجمعة أن 60 في المائة من الجمهور يعتقدون أن خطط الإصلاح القضائي لا تمثل إرادة الشعب، مقابل 32 في المائة. وبينما يصر حزب الليكود على أن ناخبيه كانوا على علم بخططه للتغيير القضائي عندما ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، وجد استطلاع القناة 12 أن ما يزيد قليلاً عن نصف ناخبي الحزب قالوا إنهم لم يكونوا على علم بالأمر، مقارنة بـ36 في المائة قالوا إنهم كان على علم. وعند سؤالهم عما إذا كانوا يؤيدون خطط الحكومة بشكل عام، أجاب 55 في المائة من المستطلعين أنهم لم يؤيدوها، وقال 33 في المائة إنهم يؤيدونها، و14 في المائة غير متأكدين.

ووجد استطلاع القناة 12 السابق في يناير أن 39 في المائة من الجمهور عارضوا الإصلاح الشامل، و29 في المائة أيده، و32 في المائة غير متأكدين. وبين ناخبي الليكود، أعرب 52 في المائة عن قلقهم من أن الإصلاح القضائي سيضر بالاقتصاد، و43 في المائة غير قلقين و7 في المائة غير متأكدين.

وردنا على سؤال لتحديد أهم قضية يجب على الحكومة معالجتها، أشار 45 في المئة إلى خفض تكاليف المعيشة، و19 في المئة إلى توحيد الانقسامات المجتمعية، و17 في المئة إلى معالجة التصعيد الأمني و8 في المئة إلى تمرير الإصلاح القضائي.

وأظهر استطلاع نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في وقت سابق من هذا الأسبوع أن غالبية الإسرائيليين يعارضون جهود الحكومة لتغيير القضاء، بما في ذلك أقلية كبيرة من الناخبين الذين دعموا أحزاب الائتلاف. وأظهر استطلاع آخر نُشر في وقت سابق من هذا الشهر أن أكثر من 60 في المئة من الجمهور أرادوا أن توقف الحكومة أو تؤخر جهودها لإعادة هيكلة القضاء.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: تراجع الشيكول لأدنى مستوى له منذ قرابة 3 سنوات بعد التصويت على الإصلاح القضائي

يتصاعد قلق المستثمرين بعد مرور التشريع الأول الذي من شأنه إضعاف النظام القانوني للبلاد في أول تصويت له في الكنيست بقلم شارون روبل

انخفض الشيكول بأكثر من 2 في المئة وتراجعت السندات الحكومية والأسهم في تل أبيب يوم الثلاثاء بعد أن أقر الكنيست بقراءة أولى مشروع قانون لإجراء تغييرات مثيرة للجدل للنظام القضائي. تراجعت العملة المحلية بأكثر من 2 في المئة، حيث تداولت حول 3.64 مقابل الدولار الأمريكي في ساعات ما بعد الظهر في تل أبيب، لتصل أضعف مستوى لها منذ أبريل 2020. ومنذ بداية الشهر، انخفض الشيكول بأكثر من 5 في المئة مقابل الدولار.

وانخفض مؤشر TA-125 القياسي لبورصة تل أبيب بنسبة 1.8 في المئة، بينما انخفض مؤشر TA-35 للشركات القيادية بنحو 1.5 في المئة وانخفضت أسعار السندات الحكومية طويلة الأجل بين 1 في المئة-2 في المئة. وكانت أسواق الأسهم والسندات الأمريكية مغلقة يوم الاثنين بمناسبة يوم الرئيس. وانخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.6 في المئة يوم الجمعة. وفي وقت مبكر من يوم الثلاثاء، أقر الكنيست بقراءة أولى مشروع قانون يشكل جزءا مهما من الإصلاح القضائي المثير للجدل، لتعزيز سيطرة الحكومة على التعيينات القضائية وإلغاء قدرة المحكمة العليا على مراجعة القوانين الأساسية.

وآثارت التغييرات التي اقترحتها حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الدينية القومية احتجاجات حاشدة في الأسابيع الأخيرة، تطالب بحماية ديمقراطية إسرائيلية ونظام الضوابط والتوازنات. وتلقي خطة الائتلاف

الحاكم لتغيير النظام القضائي بظلالها على الأسواق وسط المخاوف من تأثيرها السلبي على التصنيف الائتماني للبلاد، مما قد يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وترهيب المستثمرين. وأصدر مستثمرو المؤسسات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى رؤساء البنوك والاقتصاديين البارزين، تحذيرات عديدة حول التداعيات الاقتصادية والمالية المحتملة، حيث دعا البعض الأطراف المتعارضة إلى إجراء محادثات تسوية بناء على اقتراح الرئيس إسحاق هرتسوغ.

وقال كبير الاقتصاديين في شركة الاستثمارات IBI رافي غوزلان لتايمز أوف إسرائيل: "إذا كان السوق يستعد لإمكانية التوصل إلى حل وسط أو حوار بشأن التغييرات القضائية حتى الآن، فمع تصويت الكنيست، نحن بعيدون عن ذلك. إذا تمت المصادقة على التغييرات القضائية المقترحة بالكامل، فهذا أمر مقلق للغاية حيث سيكون لإسرائيل اقتصاد مختلف تمامًا عما لدينا الآن، مع حكومة قوية ودون فصل السلطة المؤسسية." وأضاف: "تعيد الأسواق الآن حساب المخاطرة بما يخص الأصول المحلية، ونشهد طلبًا قويًا على العملات الأجنبية وبيع سندات الحكومة المحلية، الأمر الذي يضغط على الحكومة." وقد بدأت بعض الشركات المحلية والشركات الناشئة بالفعل في سحب أموالها، بناءً على طلب مستثمريها في الخارج، لتنوع المخاطر وحماية أصولها قبل أن تصل مشاريع القانون إلى مرحلة الموافقة النهائية. ومن شأن الإصلاح القانوني المقترح أن يمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، ويمكن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي تلغها المحكمة بمجرد تحقيق أغلبية من 61 نائبًا.

ومتحدثًا في جلسة للجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست، حذر شيمي بيريس، نجل رئيس الوزراء والرئيس السابق شيمعون بيريس، والمدير التنفيذي لأكبر صندوق استثمار في إسرائيل "بيتانغو"، من أن إسرائيل تواجه أضرارًا اقتصادية كبيرة نتيجة الإصلاح القضائي. "أنا عضو في مجالس إدارة شركات ضخمة تريد إخراج أموالها من إسرائيل. هناك تقطير هادئ للشركات [إلى خارج البلاد]. بمجرد أن يكون هناك تفاهم على أننا نتجه نحو تشريعات مناهضة للديمقراطية، فلن يتم دفع غالبية ضرائب الاستثمار و[التكنولوجيا العالية] في إسرائيل، وسنفقد صناعة يتم تبنيها في كل مكان في العالم"، قال بيريس. وفي غضون ذلك، انتقد وزير الخارجية إيلي كوهين يوم الإثنين بنك إسرائيل لرفع سعر الفائدة القياسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.25 في المئة، ودعا وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى وضع خطة لوقف ارتفاع تكاليف الاقتراض.

وفي محاولة لطمأنة المستثمرين الأجانب ووكالات التصنيف حول استقلالية السياسة النقدية للبنك المركزي، دافع سموتريتش عن بنك إسرائيل ضد الانتقادات "الشعبوية" من داخل الحكومة. وكتب سموتريتش على تويتر باللغتين الإنجليزية والعبرية، "كوزير للمالية، أقف بحزم ضد التصريحات الشعبوية التي تهدد استقلال بنك إسرائيل."

كما تطرق رئيس بنك إسرائيل أمير يارون إلى الإصلاحات القضائية الوشيكة، وقال لإذاعة "كان" العامة يوم الإثنين إن استقلال بنك إسرائيل "أمر حاسم" لاقتصاد البلاد. ومن الآن فصاعداً، يرى الاقتصاديون في بنك "جولدمان ساكس" أن مسار السياسة النقدية للبنك المركزي يتبع بالأساس سعر الصرف، بينما يتعرض التضخم لضغوط من الشيكال الضعيف، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة.

"على الرغم من التوازنات الخارجية الداعمة، يتعرض الشيكال لضغوط انخفاض القيمة هذا العام بسبب مزيج من التطورات السياسية المحلية والضعف في أسواق الأسهم العالمية (التي ترتبط العملة بها عن كثب في السنوات الأخيرة)"، كتب الاقتصاديان في "جولدمان ساكس" تاداس جيدميناس وكيفن دالي في تقرير بحثي عقب القرار بشأن سعر الفائدة يوم الاثنين. "نظراً لأننا نعتقد أن سعر الصرف يلعب دوراً حاسماً في تشكيل توقعات التضخم في إسرائيل، وهو أحد قنوات توصيل السياسة النقدية الرئيسية، إذا استمر الضعف الأخير في سوق العملات الأجنبية، فسيستمر هذا في إلقاء ظلال على توقعات الأسعار في إسرائيل، ويؤدي إلى انحراف ميزان المخاطر نحو معدلات أعلى."

* * *

هكذا يسعى الاحتلال للقضاء على مقاومة الضفة وفق الخطة الأمريكية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

قبل ساعات من انعقاد قمة العقبة الأمنية، كشفت أوساط أمنية إسرائيلية عن مزيد من التفاصيل الخاصة بالخطة الأمريكية للتنسيق الأمني، التي تشمل تدريب القوات الخاصة الفلسطينية، والتنسيق الأمني مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، والرقابة الأمريكية النشطة على نقاط الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين، وهذه هي النقاط الرئيسية في الخطة العملية الأمريكية لإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية.

باروخ ياديد مراسل "القناة 14" التابعة للمستوطنين زعم أن "الخطة الأمنية الأمريكية تسعى لإعادة سيطرة أبي مازن على الضفة الغربية، بالتزامن مع تأجيل التصويت الأخير في مجلس الأمن الدولي بشأن البناء الجديد في المستوطنات، ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية تقبل مبدئياً بالخطة الأمنية الأمريكية، باعتبارها جزءاً من منظومة التفاهات التي تم التوصل إليها بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية من خلال الوساطة الأمريكية التي يشرف عليها الجنرال مايك فنزل، وتقوم على تدريب القوات الخاصة الفلسطينية، والمشاركة الأمريكية النشطة في التنسيق الأمني الإسرائيلي والفلسطيني." وأضاف في تقريره أن "أهم فصول الخطة الأمريكية يشير إلى التنسيق الأمني الإسرائيلي الفلسطيني، بحيث سيحضر ممثلون أمريكيون كبار هذه الاجتماعات ذات المستويات العليا من الجانبين لعدة أشهر، وفي هذه الحالة فإنهما سيرسلان تقارير منتظمة للولايات المتحدة حول التقدم في المجال الأمني، بجانب فصل يتناول تدريب القوات الفلسطينية للسيطرة

على منطقتي جنين ونابلس، وكجزء من هذا الجهد فإن خمسة آلاف عنصر أمني فلسطيني يخدمون حالياً في جهاز الأمن الوطني سيتم تدريبهم بقواعد تدريبية على الأراضي الأردنية، وسيخضعون لبرنامج تدريبي خاص بإشراف أمريكي."

وأكد أن "الأردن ومصر أعطيا موافقتهما بالفعل على البرنامج التدريبي، ومع انتهائه في الأردن، سترسل قوات السلطة الفلسطينية بعثة خاصة للمنطقة الواقعة بين جنين ونابلس، وتعمل داخل مدن ومخيمات اللاجئين للقضاء على نشاط المجموعات المسلحة، وسيكون عملها تحت إشراف أمريكي، وفي نفس الوقت سيحدث تقليص كبير لنشاط جيش الاحتلال في هذه المناطق، مع تزايد تواجد قوات الأمن من دول غربية في جميع مناطق الاحتكاك واشتباكات المستوطنين والفلسطينيين، في نابلس وجنوب الضفة الغربية، ما يؤكد مشاركة أطراف غربية في فرق المراقبة الأمنية في مناطق الاحتكاك." وكشف أن "الخطة الأمريكية أجرت تغييراً للمفهوم الفلسطيني الذي يفصل فتح القنوات والتواصل مع المجموعات المسلحة في نابلس وجنين، ما أدى في هذه الأثناء لتسليم بعض هذه المجموعات لأيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية مقابل بعض المزايا." وكشف أن "الخطة العملية الأمريكية شهدت ممارسة ضغوط شديدة من الولايات المتحدة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الأسابيع الأخيرة، وفي هذا الإطار وصل إلى رام الله عدد من كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية بينهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان ورئيس وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز، وفي بعض هذه اللقاءات كان فنزل حاضراً، وأمامه رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، وبجانب الجهود الأمريكية فقد انضم رئيسا المخابرات المصرية والأردنية، اللذان التقيا مع أبي مازن في رام الله مؤخراً، وضغطا عليه لقبول الخطة الأمريكية بكاملها."

أكرم الرجوب محافظ جنين أبلغ القناة الإسرائيلية بأنه "دون تأكيد ما إذا كنا قبلنا بالخطة الأمريكية أم لا، فأنا أقول إن السلطة الفلسطينية منفتحة على أي خطة لوقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، وبجانب ذلك فإن السلطة الفلسطينية ليس لديها أي عائق أمام أي خطة من شأنها أن تعزز سيطرتها على المنطقة، وسنقبل أي خطة أمريكية من شأنها وقف الإجراءات أحادية الجانب والاحتكاك في شرق القدس." ونقلت القناة الإسرائيلية عن مصادر فلسطينية رسمية أنها "مصممة على تجنب الوضع الذي ستعمل فيه قواتهم في شمال الضفة الغربية، بغرض مواصلة العملية التي بدأها جيش الاحتلال قبل عدة أشهر، في ضوء الخوف أن يُنظر إليهم على أنهم خونة ومتعاونون إذا عملوا جنباً إلى جنب مع جنود الاحتلال ضد الجماعات المسلحة، مع العلم أن أبا مازن وجه مؤخراً جميع أجهزته الأمنية للعمل بكثافة عالية في الأماكن التي يكون فيها الإسرائيليون في خطر، وطلب من ضباطه أن يتصرفوا كما لو كان هناك تنسيق أمني كامل مع إسرائيل، رغم تجنب الفلسطينيين اللقاءات المباشرة مع ضباط الاحتلال."

تجدر الإشارة إلى أن من كتب الخطة هو الجنرال مايك فنزل منسق الشؤون الأمنية في السفارة الأمريكية،

والمسؤول عن العلاقات الأمنية مع الأجهزة الفلسطينية، وهو الذي تلقى من الفلسطينيين الرصاص الإسرائيلية التي قتلت الصحفية شيرين أبو عاقلة بمخيم جنين في أيار/ مايو 2022، وفي مرحلة إعداد خطته الأمنية الحالية تشاور فنزل مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين وفلسطينيين وغربيين، وسيكونون جميعاً مشتركين في آلية الإشراف على التنسيق الأمني ونقاط الاحتكاك.

في غضون ذلك، تحدث وزير الحرب يوآف غالانت مع نظيره الأمريكي لويد أوستن، وبحثا تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية، واستعرضا أنشطة جيش الاحتلال لإحباط الخلايا الفلسطينية المسلحة في نابلس، المسؤولة عن عمليات إطلاق النار، والتخطيط لهجمات مستقبلية، وناقشا الجهود المشتركة لتهدئة المنطقة في الأعياد القادمة وشهر رمضان.

* * *

قلق إسرائيلي من حملة ضد اليهود في الولايات المتحدة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن "شرطة نيويورك زادت من تواجدتها في المعابد والمراكز اليهودية، استعداداً لما أطلق عليه نشطاء مناهضون للسامية وجماعات عنصرية "يوم الكراهية"، وسوف تزيد الشرطة من قواتها في بوسطن وشيكاغو، بما في ذلك ولايات نيو هامبشر وماساتشوستس والينوي، وحذرت مذكرة داخلية مسربة من دائرة المخابرات ومكافحة الإرهاب في شرطة نيويورك أن الجماعات المتطرفة أمرت أنصارها عبر شبكة الإنترنت بتعليق اللافتات، وتوزيع الملصقات والنشرات، ورسومات الجرافيتي ضد اليهود." وأضافت في تقرير لمراسلها هناك أن "مراسلات داخلية أيضا وصلت إلى الجالية اليهودية في المدن الأمريكية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، ما تسبب في توتر كبير بين اليهود الأمريكيين، حيث ألغت العديد من المعابد اليهودية في نيويورك ونيوجيرزي والتجمعات اليهودية الأخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة صلاة السبت، وسارعت المنظمات اليهودية مثل رابطة مكافحة التشهير للتحذير من الأعمال المعادية للسامية المحتملة، وحثت اليهود على توخي اليقظة، فيما قررت معابد يهودية أخرى مثل أمنو إيل في الجادة الخامسة في نيويورك إقامة الصلاة فعلياً على مدرجات الشارع."

ونقلت عن الحاخام جوردان ميلشتاين من كنيس سيناي بمنطقة بيرغن قوله: "سنؤدي الصلاة كالمعتاد، وبسبب زيادة التطرف فإن الإجراءات الأمنية ستكون ثقيلة، وصرحت شرطة نيويورك أنه لا توجد تهديدات معروفة، ولكن كإجراء احترازي، ستخصص الشرطة موارد إضافية في الأماكن الحساسة، بما في ذلك المعابد اليهودية. وأمرت حاكمة نيويورك كاثي هوكول، الشرطة بمراقبة أمن التجمعات اليهودية، رغم عدم وجود تهديدات دقيقة لسكان نيويورك في الوقت الحالي."

تتزامن هذه التحذيرات الأمريكية من استهداف الجالية اليهودية مع نشاط متزايد لشبكة عنيفة ومتطرفة بموجها سيتم اعتبار يوم السبت "يوماً وطنياً للكراهية"، وتم العثور على محتوى معاد للسامية على قناة تليغرام تابعة للحركة القومية الاشتراكية الأمريكية، وطالبت أنصارها بـ"فضح الفئران الطفيلية" التي تلوث الأمة الأمريكية، واعتبار أن العدو الأكثر وضوحاً للشعب الأمريكي هو اليهودي، ومن المتوقع أن تشارك ثلاثة فروع على الأقل من الحركة الاشتراكية القومية الأمريكية في ولايات نيويورك وكاليفورنيا وأيووا في "يوم الكراهية".

وتشير وسائل إعلام إلى تزايد كراهية الأمريكيين لليهود باعتبارهم خطراً على الولايات المتحدة، فقد دأب عدد من قادة اليهود الأمريكيين على توجيه انتقادات حادة لدولة الاحتلال بكلمات أشد قسوة وعنفاً، لا سيما حين يكثر من ترديد كلمة "احتلال" في الضفة الغربية، والتجمعات الاستيطانية اليهودية في الخليل التي تهدد وجود الفلسطينيين، وتنديدهم الدائم بجدار الفصل العنصري، كونه يسعى لتعزيز الاحتلال أكثر من حاجاته الأمنية. واستكمالاً لهذا الخطاب والمفردات التي تظهر حجم الفجوة المتسعة والعداء المتزايد يوماً بعد يوم في السنوات الأخيرة بين إسرائيل والمؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة، فإن الكنيس اليهودية توقفت منذ سنوات عن الحديث عن إسرائيل والصهيونية، بعد أن حظيت في الماضي باهتمام شديد، لكنها اليوم باتت تثير إشكاليات وانقسامات داخل الطائفة ذاتها، وباتت هذه المؤسسات اليهودية الرسمية تعلم وتربي النشء الجديد من اليهود على أن إسرائيل دولة محتلة، وهو واقع لم يتخيله أشد الإسرائيليين تشاؤماً!

* * *

تأييد إسرائيلي واسع لإرهاب المستوطنين ضد فلسطيني حوارة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

في الوقت الذي يسارع فيه جنود الاحتلال ووزراء حكومة اليمين لحماية المستوطنين من أي عمليات فدائية فلسطينية، فقد أفسحوا المجال لهم لارتكاب المزيد من الجرائم والإرهاب ضد الفلسطينيين من بلدة حوارة بمدينة نابلس، وشمل ذلك إطلاق النار عليهم، وإحراق منازلهم ومركباتهم ومزارعهم، بل إن هذه الانتهاكات حظيت بتأييد واسع في صفوف الائتلاف اليميني الحاكم، فيما يزعم جيش الاحتلال أنه فقد السيطرة على الأوضاع في تبرير غير مقنع لاستمرار إرهاب المستوطنين.

استعرضت صحيفة يديعوت أحرونوت جملة من ردود فعل قادة اليمين الفاشي التي عبرت عن مساندة الإرهابيين المستوطنين في عملياتهم الهمجية ضد الفلسطينيين، وأكدت أن "وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي ما زال يلتزم الصمت إزاء هذه الجرائم، رغم أن لديه صلاحيات واسعة من خلال جهاز حرس الحدود العامل في المستوطنات، وكان بإمكانه استخدامها لوقف أعمال الشغب التي يمارسها المستوطنون، ورغم أنه أدان عملية حوارة الفدائية، لكنه رفض إدانة، أو حتى توجيه دعوة لتهدئة الأوضاع بعد جرائم المستوطنين".

وأضافت في تقريرها أن "الأمر لم يتوقف عند الصمت المعبر عن الرضا عن جرائم المستوطنين، بل إن وزراء وأعضاء الكنيست من اليمين صعدوا إلى البؤرة الاستيطانية أفيتار غير الشرعية مع مئات المستوطنين، فيما زعم الجنرال تسفيكا فوجل عضو الكنيست من حزب العصابة اليهودية التي يرأسها بن غفير أن إغلاق حوارة وإحراقها، هو بالضبط ما أريد أن أراه، بزعم أنها الطريقة الوحيدة لتحقيق الردع." ونقلت عن "ديفيد بن تسيون نائب رئيس مجلس السامرة الاستيطاني أن قرية حوارة يجب أن تُمحي اليوم، لأن الردع الذي فقدناه يحتاج لاستعادة فورية، ولا مجال للرحمة، وإن الاعتقاد بأن اليهودي في الضفة الغربية سيتلقى طعنة في القلب، ثم يقول بأدب شكرا لك، هو سذاجة طفولية، الدم يغلي، والآن ليس الوقت المناسب لمزيد من الكلمات"، فيما وضع وزير المالية بيتسلئيل سموتريتش زعيم حزب الصهيونية الدينية "إعجابا" على هذه التغريدة الدموية على تويتر.

موران أزولاي مراسلة الشؤون الحزبية في صحيفة ידיעות أحرونوت، نقلت عن عضو الكنيست ليمور سون هار-مليخ من حزب بن غفير، أنها تؤيد "صرخة" عادلة لمئات المستوطنين الذين خرجوا للاحتجاج والمطالبة بالأمن، بعد عدة أشهر من التخلي عنهم، زاعمة أنها صرخت وتوسلت وحذرت من تدهور الأوضاع، لكن الأسوأ حدث من خلال عملية حوارة، هذا ليس وقت الشعارات، ولا الوعود الفارغة، المطلوب تغيير السياسة 180 درجة، ووضع حد لسياسة الاحتواء، والقضاء على العمليات المسلحة حتى آخرها." وأضافت في تقريرها أن "عضو الكنيست نسيم فاتوري من حزب الليكود الذي يقوده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو زعم أنه يتفهم نفاد صبر المستوطنين وألمهم، ويجب على إسرائيل القوية أن تتصرف بقبضة من حديد"، فيما وصف رئيس المعسكر الوطني وزير الحرب السابق بيني غانتس، صمت سموتريتش وبن غفير عن جرائم المستوطنين بـ"المخزي والخطير، هذا الورم الخبيث الذي يمثلونه يهدد الدولة، ويجب أن يتوقف في أسرع وقت قبل أن يقودنا للدمار حتى النخاع."

ونقلت صحيفة ידיעות أحرونوت في تقريرها عن دانيلا فايس الناشطة اليمينية ورئيسة حركة نحالا الاستيطانية رفضها "إدانة إحراق المنازل والسيارات في بلدة حوارة، بزعم أننا نحمي أرواح اليهود، ليس لدي ولا كلمة واحدة أقولها للمستوطنين الذين دخلوا البلدة، وأحرقوا المنازل والسيارات، لماذا سادعوهم للتوقف عما يقومون به، هناك العديد من العائلات اليهودية لديها أسلحة، ولسنا بحاجة للجيش هنا للقبض على المسلحين، يمكننا كمستوطنين الاعتناء بأنفسنا."

ويكشف إرهاب المستوطنين في بلدة حوارة عن ما تمثله لهم حكومة اليمين الفاشي من غطاء سياسي وأمني، حيث سجّلوا رقماً قياسياً في اعتداءاتهم وجرائمهم ضد الفلسطينيين، بدءاً باستهداف حطائر المواشي وإحراق المزارع، مروراً بإعلان مزيد من إقامة البؤر الاستيطانية في قلب الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتهاء بإطلاق النار على الفلسطينيين، وبحماية قوات الاحتلال، وعلى مرأى ومسمع منها، ما شكّل تصعيداً في عنفهم وجرائمهم، محاطاً برعاية رسمية حكومية، ببساطة لأن جزءاً كبيراً من وزراء الحكومة هم مستوطنون.